

== (شرح الأسماء الحسنى_توحيد الشهود والعيان) ==

المؤلف: الشيخ صدر الدين القنوي (ت 673هـ).

أما بعد: فلما كانت الأسماء الإلهية مواد الكائنات وأصول الممكنات، التي لا يمكن ظهور عين من أعيان الكون إلا بها ولا يثبت قواعد أركان عالم الإمكان إلا عليها، ولولا سلطان أحكامها وتصاريق آثارها ما ظهر لوجود الكون اسم ولا لكون الوجود رسم. وقد طال شوقي إلى كشف بعض ما أمكن من أسرارها، وبتت ما تيسر من حقائقها.. فلما ألهمت وأيدت، قيدت ما سنع لي من حقائقها كما اقتضى حكم الوقت، بلسان أهل الذوق والإشارة من أرباب الهمم العالية والنفوس الفاضلة، لا ما وقف عنه أصحاب النظر النازلة. فإن استجلاء غوامض أسرار أسماء رب الأرباب تبصرة لأولي النهى، وغذاء لأرواح أولي الألباب. واستكشاف حقائق صفات عالم الغيوب شفاء لما في صدور أرباب القلوب، ولا يجول في جو فضاء ساحات الغيب إلا من خلص من قيود مدارك الفكر والحسن، ولا تزول ظلمة الشرك والزيب إلا بشهود تصاريق تجليات الأسماء والصفات في فسيح حظائر القدس. وهذا النوع من العلوم لا يحصل من ترتيب المقدمات وإيراد الشبهات، بل بمخالفة الهوى وقمع محبة الدنيا والتحقق بحقائق التقوى (واتقوا الله ويعلمكم الله). وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: إن الله تعالى احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار، وأن الملائكة الأعلى يطلبونه كما يطلبونه أنتم اهـ. فاشترك نوع الإنسان مع الملائكة الأعلى في الطلب، واختلغا في الكيفية. فإنهم يطلبونه بالألوان العقلية لكونهم عقولاً مجردة، وهو جلّت عظمتهم محتجب عن العقول، فأتى لهم سبيل الوصول إلى أسرار الذات وحقائق الصفات. ومن هذا النوع من يطلبه به لكون الحق سمعه وبصره، ومنهم من يطلبه بنظره العقلي. وطالب الدليل على صحة وجدان أهل الطريقة كطالب الدليل على حلالة العسل ولذة الجماع مع الغنّت، وهذا شيء لا يقوم عليه الدليل إلا الذوق، وفيما جرى بين الخضر وموسى تبصرة لأولي الأبصار. فالوصول إلى معرفة الذات المتعالية لا يمكن للعقل من حيث النظر، فإن العلم من حيث النظر لا يزيد الناظر إلا الحيرة، ومن هذا قال من قال: العلم حجاب، يريد به العلم النظري. فاهل الله علموا الحق بإعلامه تعالى لكون الحق علمهم، كما كان سمعهم وبصرهم. ومثل هؤلاء لو تصوّر منهم نظر فكري لكان الحق عين فكرهم، ولكن لا يتصور.. ومن كان فهمه عن تفكير فما هو من أهل الذوق، جعلنا الله ممّن ذاق لذة الوصال وفاز بالتعرّض لنفحات لطفه في الغدوّ والأصال.. مقدمة في الأسماء الإلهية: اعلم أن الأصل في الذات المقدسة التعزّي والتنزّه عن الصفات، وإطلاقه عن التقييد بالصفات وغناه عن العالم، لأن كلّ اسم وصفة يقتضي كوناً من الأكوان، ولا ظهور لها إلا بها. فلو كان في الوجود ما تطلب الأسماء ظهورها لزم منه قدم العالم، وقد صحّ في الخبر: كان الله ولم يكن معه شيء اهـ، فلا ظهور لأحكام الأسماء إلا في القوابل، وليس ذلك إلا بإخراجها الأعيان عن حضرة الثبوت وحصولها في عرضة الوجود.. فعند حصولها في محلّ سلطنة اسم الظاهر الحاكم على ولاية المظاهر، ظهرت آثار الأسماء الحسنى وبرزت نتائج الصفات العليا. والأسماء غير متناهية لأنها حضرات تتضمّن ملك الله الذي هو أعيان الممكنات، والأعيان لا توصف بالتناهي لأنها عين ثبوت الحق، ولا نهاية لشؤونه دنيا وآخرة، نعم ما وُجد منها فهو متناهٍ. وبذلك على هذه الجمعية الإلهية قوله تعالى: (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله)، سمّي نفسه بكلّ ما يُفتقر إليه، وهذه حقيقة سارية في جميع أفراد مراتب الأكوان.. فإذا علمت هذا فاعلم أن الأسماء الإلهية على أقسام: منها: الأسماء الإلهية المضمرات، مثل: هو ونحن وأنا. ومنها: الكُنَيات، مثل: الفالق والجاعل. ومنها: أسماء النِياية، مثل: (وجعل لكم سراييل تقيكم الحز) وهو الواقعي عزّ شأنه، والسريال ناب منه منابية في الوقاية. ومنها: ما لم يُطلق عليها أدباً، وإن نطق القرآن بها مثل: (سخر الله) و(مكر الله) و(يستهيئ بهم) و(أكيد كيداً)، فالتحجير رفع التحجير في إطلاق الاسم عليه سبحانه بالنسبة إليه لا بالنسبة إلينا، فلا يسمّى إلا بما سمّى نفسه، وما منع منه ذلك منع أدباً. وكذلك الأفعال، فإن من الأفعال ما تعلّق الذمّ بفاعله كالشرك والظلم، وأخبر عن نفسه تعالى بأنه يحبّ المتصّفين بما يتعلّق به الحمد ويُبغض الموصوفين بما يتعلّق به الذمّ.. والحق تعالى ما نسب إلى نفسه من الأسماء الحسنى دون غيرها من الأسماء، وإن كان الكلّ أسماء في الحقيقة، إلا أنه غراها عن النعت إلا بالحسنى. وأكمل الخلق وأعلمهم بحقائق أسماء الله وصفاته الرّسل، لأنهم ما علموا إلا بإعلام الحق لهم، وصحّ عن المخبر الصادق صلى الله عليه وسلم: إن الله تعالى تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحدة، من أحصاها دخل الجنة اهـ، وقوله: مائة إلا واحدة، هو على وجه التأكيد، كقوله تعالى: (فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتُمْ تلك عشرة كاملة)، فتقيده على التأكيد، فأزال الالتباس بالقيّد.. هو: الهوية سرّ الإلهية، وهو عبارة عن موجود أزلي متفرد بصفة الجلال والكمال. وهذا أول كلمة دعا الله إليها عباده بقوله: (قل هو الله أحد) فتّم بها الكلام، ثمّ قال: (الله) وهو الاسم الجامع الخاصّ الدالّ على الذات الأحدية بجميع أجزائه الحرفية وحقائقه الوضعيّة، وسرّ الهوية فيه، إلا أنه لا يظهر إلا بعد تجرّده عن قيود أحكام الحروف المركّبة، لكمال تفرّده عن الأغيار وقوّة تنزّهه عن حقائق الآثار.. وللهاء في الهوية مرتبة الأوليّة، وفي الإلهية مرتبة الآخريّة، فلها البداية في الهوية والنهاية في الإلهية، مشيرة إلى أسرار عظيمة ومعاني جليلة.. الله: الذي له القدرة والاختراع والخلق والأمر، الجامع للذات والصفات والأفعال.. وإنيّ مُشير إلى بعض ما يمكن بثّه من أسرار هذا الاسم بجلالته تباركت وتعالّت. منها: حقائقها الحرفيّة المشيرات إلى الأسرار الكشفية: هذا الاسم عند أهل التحقيق مركّب من خمسة أحرف رقماً وهي ستّة لفظاً، إشارة إلى إحاطة الذات المتعالية العوالم الخمسة المحسوسة والجهات الستّة المختلفة وسدّ طرق الأنبياء.. الألف: اختفاؤها في الهمزة لفظاً كخفاء الهمزة في الألف رقماً، إشارة إلى خفاء مظاهر الأكوان

في الغيب المجهول أولاً، كاختفاء أسرار الذات الإلهية ودقائق الصفات الأزليّة في رُقوم المظاهر أخيراً. الألف هو عين النفس الممتدّة من باطن الصدر، المتعّين في جميع درجات المخارج الحرفية، الظاهر بصور الحروف كلّها، فهو هبولى لحقائق الصور الحرفية، وظواهر الحروف صور تفصيلية له.. كذلك امتداد النّفس الرحماني وإحاطته بمراتب الكائنات ونفوس أفراد الممكنات من العلويات الروحانيات والسفليات الجسمانيات، فإن الكلّ صور كلمات الله التي لا فساد لها وتنوّعات تجلّياتها، والمتغيّر في حروف أعيان مراتب الوجود، والظاهر في مظاهر الأكوان بحسب قابليّاتها وخصوصيّاتها.. **اللامان بعد الألف**: أحدهما بيده وهو ملكوت كلّ شيء، والأخرى له وهو المُلْك الذي لله الواحد القهار. **فاللام الأولى**: إشارة إلى **لوح الحقائق الملكوتية** المتّصلة بالتجلّي، والتحلّي بالخلل الوجودي في مرتبة العيان الشّهودي، قبل المحسوس الشّهادي ونظام المُلْك بمشاركة الأجسام والنفوس، وقبولها وجود الفيض الواصل بالتجلّي النازل قبولاً أحدياً جُملياً، ثمّ إضافة التجليات من تلك الحقائق الملكوتية على ما أدغم فيها – من مراتب عالم الإمكان ودرجات تعيّنات الأعيان – وتكميلها بالتطهير عن خُبث النفاثات وإيصالها إلى إطلاقه الحقيقي بعد سريانه فيها.. **واللام الثانية**: إشارة إلى **مجال الظهور** وأثار تجليات الملك العزيز الجبار في سبعة عرصة المُلْك، وتفصيل ما كان مُجَمّلاً من أحكام قدرة المالك، وأسواره في حقائق الملكوت وملكوت الملكوت.. وأما **سرّ إدغام لام المُلْك في لام الملكوت** إشارة إلى أن ظاهر القابل مُندرج في باطن المقبول والشهادة في الغيب، فإن ظهور الظاهر أبداً عن باطن سابق عليه.. وأما **اختلاف العلماء في علميّة وجوه اشتقاقه** فخارج عن مشرب أهل النّوْق، ولكنّ نذكر طرفاً منها. فاعلم أن مذهب أكثر العلماء من أهل الحقّ وأصحاب الكشف أن هذا الاسم **عَلَم للذات المتعالية**، وأن الله تعالى أقام هذا الاسم مقام الذات موضوعاً لجميع الأسماء والصفات، وأضاف سائر الأسماء الحسنى إليه وحملها عليه بقوله: (ولله الأسماء الحسنى)، وحمل هذا الاسم على هويّته الغيبية ووضع موضع المسمّى فقال تعالى: (الله لا إله إلا هو).. ومن أنكر **علميّة هذا الاسم قال باشتقاقه**.. واعلم أن من اختصاص هذا الاسم وجلالته أنه تعالى **عصمه أن يسمّى به أحد** غير ذات الحق، لكمال دلالاته على الذات الأحديّة، وإن كان لكل اسم إلهي دلالة على ذات الحق تعالى، لكن كل اسم من الأسماء – ما عدا هذا الاسم – مع دلالاته على ذات الحق يدلّ على معنى آخر من إثبات أو سلب، ولم يقو في أحدية الدلالة على الذات قوّة هذا الاسم، فإن مدلولات الأسماء الزائدة على مفهوم الذات مختلفة: منها: **أسماء يُفهم منها أعيان الصفات الثبوتية الذاتية**، كالحَيّ والعالم والمريد والقادر. ومنها: **أسماء يُفهم منها التّسبب والإضافات**، كالأول والظاهر والباطن. ومنها: **أسماء يقتضي الأفعال**، كالخالق والرزاق والمحيي والمُميت. وليس في الأسماء اسم ينوب مناب كل اسم إلهي إلا الله.. **فمن عرف الله عرف كلّ شيء**، ولا يعرف الله من فاتته معرفة شيء من الأشياء.. **الرحمن الرحيم**: الرحمن هو المُفيض للوجود والكمال الصوريّ على كل بحسب قابليّات الأعيان كما تقتضي الحكمة. والرحيم هو المُفيض للكمال المعنويّ المخصوص بما أوجب على نفسه للمُتّقين والتائبين من عبادته.. فالرحمن لأهل **الافتقار**، والرحيم لأهل **الافتخار**. اعلم أن الرحمن سُمّيّ باسم المبالغة لعموم آثارها وشمول سريانه وسعة مجال تعرّفاتنا، وأنه لما انقسمت رحمة الله إلى واجبة وامتنان، فرحمة الامتنان فيض من حضرة الرحمن، وبهذه الرحمة ظهر ما ظهر، وبها حفظ الخلق ورزقهم على ما هم عليه، وبها كان مال أهل الشقاء في الدار المعمورة بهم إلى الرحمة.. وإن وُجد فيما ظهر ما يُناقض الرحمة صورته عند العموم – مثل الغضب والآلام – فهو عين الرحمة من حيث الوجود كشفاً وتحقيقاً.. ومن هذا العموم أضاف الكلّ إليه مع إسرافهم، فقال عز من قائل: (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله)، حتى **أطعم إبليس في رحمته من عين المنة**.. فرحمة الامتنان وسعت كلّ شيء، لا تُخصّ محلاً من محلّ ولا داراً من دار، بل هي دار الوجود دنيا وآخرة. وأما **الرحمة الواجبة** لها متعلّق خاصّ بالنّعت والصفات المخصوصة، يظهر فيها آثار الرحيمية، وهي مجاليّات تجلّياتها ومحال سلطانتها. وهذه الرحمة داخلية في الرحمة الإنسانية دخول النوع في الجنس، ولذلك قيّدها الحق بقوله تعالى: (فسأكتبها للذين يتّقون ويؤتون الزكاة)، فأخبر أنه تعالى **يرحمهم بأعمالهم**، فما نالهم الرحمة منه إلا بما ناله التقوى منهم، وهو **الجزاء الوفاق.. المُلْك**: مَنْ مَلَكَ قلوب العابدین فأخبرها، ومَلَكَ قلوب العارفين فأحرّقها، هو الذي يُنسب إليه مُلْك السماوات والأرض وملكوتها. فالمُلْك لاسم الظاهر، والملكوت لاسم الباطن، وهما وزيران لاسم المُلْك. فباعتبار نفوذ تصرّفه في عالم الشهادة هو **مُلْك المُلْك**، وباعتبار نفوذ تصرّفه في عالم الغيب **مالك الملكوت**، لأنه مالك يوم الدين، وهو موطن الجزاء حيث كان، وال**جزاء باطن العمل**. ويتصرّفه على الإطلاق هو **المليك**، كما ورد في الدعاء المأثور: يا ربّ كلّ شيء ومليكه اه. وانعكست الصّفتان من وجود رُتبة الحقيّة، وسرّت في مرآة قوالب الخلقيّة، وظهرت حقائق آثارهما ونتائج أحكامهما في طريق المتابعة وامتنال الأوامر: فمن اشتمل تصرّفات الأوامر ظاهره وباطنه فهو **المؤمن**، ومن وقع آثار التصرّف في ظاهره دون باطنه سَمي **بالمنافق**، ومن قبل التصرف بباطنه دون ظاهره قيل أنه **العاصي**.. **الفدّوس**: الفدّوس هو **المُطَهَّر المنزّه عن كل ما وُصف به**، الذي قدّس نفوس الأبرار عن أدناس المعاصي، وأخذ الأشرار بالأقدام والنّواصي، وكلا الأمرين من آثار أحكام قدّسه ونزاهته لمن تدبّر الأمر وفهم. اعلم أن الطهارة والنزاهة متردّدة بين مرتبتين: الإطلاق والتقييد، حاكمة على كل عين من الأعيان، ظاهرة في مظاهرها، يشهد أرباب الشّهود آثارها بحسب درجاتهم في الكشف.. **السلام**: لسلامته عن كلّ ما تُسب إليه ممّا كره من خلقه أن ينسبوه إليه، ومنه السلامة لعباده. فكلّ عين من أعيان مراتب الأكوان حظّ من آثار هذا الاسم مع اختلاف طبقاتهم وتفاوت درجاتهم، ولا يصل إلى جناب قدّسه من المجموع إلا من سلّمت نفسه عن الشهوات وصفي قلبه عن الشبهات، فالسلامة منه إليه.. وعلامة المُتّصف بحقائق هذا الاسم أن يكون وقوراً خَمولاً متواضعاً صابراً على إيذاء أهل الغفلة، لا يُقابل الغافل ولا يُنازع الجاهل.. **المؤمن**: المؤمن بما صدّق عبادته، وبما يُعطيه الأمان إذا وقوا بعده، وهو مصدر من الأمان. معناه في حقّ الله تعالى **تصديقه لنفسه**، وهو علمه بأنه صادق، وعلمه بصدق عبادته. وليس لأحكام سلطان هذا الاسم محلّ إلا **الإخبارات الإلهية**: إمّا على سبيل الوحي المسموع من ألسنة الرّسل، وإمّا على سبيل الإلهام والكشف لأهل الله بدوام الحضور والمراقبة مع تجديد النّظر في مواقع الإخبار ومصادره، ومعرفة الخطاب الوارد على لسان القائل – كان ما كان – ومعرفة موقعه في

مراتب الوجود، لينزلوا عليه ولا يتعدّون به.. **المُهيمن**: المهيم هو الشاهد العدل على كلّ ما في ملكه ولديه كلّ ماله وعليه، وهو الذي يعلم السرّ والتجوى، ويسمع الشكر والشكوى، ويدفع الضرّ والبلوى. فمن شهد هذا المشهد راعى حاله، وحفظ أوقاته، وعدّ أنفاسه. اعلم أن الحقوق دائرة بين المراتب الحقيّة والخلقيّة، فما من عيّن من أعيان مراتب الوجود إلا له حقّ وعليه حقّ.. فله حقوق على عباده بما يستحقّ جناب عزّه من التعظيم والامتنال، ولعباده حقوق على كرمه بما أوجبه على نفسه. فالذي للحقّ على عباده هو **الامتثال عند الأوامر والنواهي في الطاعات**، والذي لديه هو **حصول الدرجات**. فما لله ذاتي، وما للعبد وضعي.. **العزیز**: العزيز هو الغالب الذي لا يُغلب ولا يُعجز، والخطير الذي لا يوجد مثله ولا يُعرف كنهه، ويشتدّ الحاجة إليه ويصعّب الوصول إليه، بل لا يصل إليه إلا به. فمن لاحظ عزّ الحق وسلطانه صغّر الخلق في عينه، ولا يجري عليه سلطان غيره، قال الله تعالى: (ولله العزّة ولرسوله وللمؤمنين). فهي لله ذاتية، ولرسوله به، وللمؤمنين بهما. وفي ذكر المؤمنين رائحة العموم، وهو قوله تعالى: (والذين آمنوا بالباطل وكفروا بالحق)، وفي هذا إشارة إلى شمول سريان العزّة لأن المنع من خصائص العزّة، فكما أن المؤمن بالعزّة يمتنع أن يؤثر فيه الداعي المخالف الذي يدعو إلى الكفر، كذلك الكافر بالعزّة يمتنع أن يؤثر فيه الداعي الذي يدعو إلى الإيمان. فالعزّة هي **الحصن المنيع للإرادة**، وهي **الهوى**، فإنه ما اتّبع من اتّبع إلا بحكمها، غير أنه اختصّ اسم الهوى بما ذمّ وقوعه من العبد شرعاً.. **الجبار**: الجبار بما جبر عليه عباده في اختيارهم واضطرارهم، لكونهم في قبضته. والجبر إما بمعنى الإكراه، وإما بمعنى الإصلاح للأمر، وإما بمعنى **التعاضد**. فهو أصلح الأشياء بلا علاج، وأمر بالطاعة بلا احتياج، لا يرتقي إلى جنابه وهم ولا يُشرف على أسرار ذاته فهم. اعلم أن الجبر على نوعين: ذاتي وعرضي. فالذاتي هو عن تجلّ في العظمة الحاكمة على كل نفس، ولهذا الجبر وجهان: وجه إلى هويّة الغيب والإطلاق الحقيقي ويسمّى **العظمة**، ووجه إلى الخلق ويسمّى **الألوهية**. فالعظمة برزخ بين الهوية والألوهية، والألوهية برزخ بين العظمة والخلق، فالألوهية في **الجبروت الثاني**، فتقابل الخلق بذاتها وتقابل الذات بذاتها، ولهذا لها التحويل في التجليات الصوريّة، فلا علم لأحد بالذات إلا من ورائها، فلا حكم للذات إلا بها. وأما الجبر العرضي فهو جبر الخلق في الخلق، وهو محمود ومذموم: فالمحمود جبر الإحسان، والمجبور بهذا الطريق إما صاحب طمع أو صاحب حياء، فالطامع إذا رأى الإحسان ابتداءً من غير استحقاق طمعه ذلك في الزيادة منه، فيطّيعه بما يمكن له ليكون إحسان المحسن إليه جزاءً وفاقاً، لكرهية المنة عليه لما جبلت عليه النفوس، فهو منفعل عن جبر لا يشغّر به. وأما صاحب الحياء يمنعه الحياء بما غمره من الإحسان أن يعترض على المحسن في إتيانه وقبوله لما يريده منه المحسن، وذلك أيضاً جزء الإحسان ليزول عنه حكم المنة، وهذا من خلائص النفوس. وأما الجبر المذموم فهو الجبر بطريق الغلبة والقهر، وصاحبه ممقوت عند الله، لعدم أهليّته واستحقاقه.. **المتكبر**: المتكبر من الكبرياء، هو الذي لا يقدر أحد على هتك ستره، فلا يقهره أحد على ملكه ولا أن يُحسن إليه، لأنه هو الذي بيده الإحسان ومنه الغفران. واعلم أن الله تعالى لما وصف نفسه بأشياء هي في العموم من صفات المُحدثات، حتّى ظنّ أهل الحجاب أنها له صفة استحقاق، فأخبر عن نفسه تعالى أنه **المتكبر عن مفهوم هذه الإطلاقات وأمثالها**، وإن اتّصف به مجازاً ووصف بها نفسه، فهو من الأسرار يعلمها أهلها.. وعلازمة استقرار آثار هذا الاسم في باطن العبد أن لا يقع منه مخالفة الحق أبداً ما دام العبد تحت حكمه، لغلبة استيلاء الصفة عليه، فلا تظهر أحكام تجليات الحق المتكبر أبداً في نفس الطانع الموافق. وأما من أجرأه على خلاف الحق ما يشهده من صفات العفو والمغفرة ونهي القنوط، فما عنده رائحة من صفة الكبرياء والمتكبر.. **الخالق**: الخلق هو الإبداع والاختراع والإيجاد من العدم إلى الوجود، فالخالق هو الذي أظهر الموجودات بقدرته، وقدم بعضهم على بعض بإرادته، قال الله تعالى: (إلا له الخلق والأمر). والخلق خلقان: خلق تقدير وخلق إيجاد، والأمر جبروت (بينهما برزخ لا يبغيان). فخلق التقدير أمر رباني أحدى الوجود بلا تقدّم ولا تأخّر، كما أخبر الحق عنه بقوله تعالى: (وما امرنا إلا واحدة كلمح بالبصر)، فعين قوله تعالى: كُنْ، عين قبول الكائن في التكوين في هذه الحضرة، ثمّ يقع منها في الوجود ترتيب زمني. ومن سريان حقائق هذه الحضرة انعكاس القوة الخيالية في مرآة الأعيان، فإن لها التصرف في مراتب الوجود من الوجوب والإمكان والامتناع، لإحاقها الممتنع بالواجب في هذا الوطن. والأعيان الثبوتية في حال عدمها كأنها موجودة في حضرتها، لتكوّن الكائن مع قول كُنْ، فما عندها مُحال أصلاً، وما حكمت هذه القوة على ما خلّقت إلا رجع الحكم عليها لكون المحكوم عليه عين نفسها.. **البارئ**: قيل: الخالق مُنشئ الأعيان، والبارئ مُدبّرهما. وقد وقع التفاوت في شهود أهل الحق في مجلى سلطنة هذا الاسم وظهور أحكامها على حسب درجاتهم في الكشف والتحقيق: منهم: من يرى سلطانها على كل مخلوق من الأرض العنصريّة خاصة، ولا يرى لها أثراً في العلويّات.. ومنهم: من يقول بعموم تصرّفها في المملكة الطبيعيّة الكلية، فيدخل في تصرّفها جميع الطبيعة من الروحانيات العلويات والجسمانيات السفليات، الظاهرة من حضرة الهيولى الكلّي إلى آخر مراتب الوجود الذي هو المرتبة الإنسانية، وما سوى ذلك من اللوح والقلم والملائكة المهيّمة فذلك خلق آخر، والعماء الذي هو النَّفس الرحماني يشمل الكلّ، وقد ورد الخبر في خلق الحق نفسه أيضاً، ولكن لا يقبله العقول لعدم فهمها وكونه خارجاً عن طور العقل، ولا يعثر على سرّ حقيقته إلا من كان في طور النبوة أو الولاية، وأما الذي يُقرّب شيئاً من ذلك إلى بعض الأفهام هو: أن يعلم أنه لا بدّ لكلّ صاحب مقالة في الله أنه يتصوّر في نفسه أمراً ما يقول فيه هو الله فيعبّده، وهو الله لا غيره، فكُل صاحب نظر ما عبد إلا ما وجده في محلّ قابليّته، وما وجد في ذلك المحلّ إلا مجعول نظره، وما ألقى عليه تلك القوة المصوّرة إلا الله، فما خلقه في ذلك المحلّ إلا الله، فهذا معنى الخبر، وكلّ ما ظهر من صور الاعتقادات المختلفة والآراء المتباينة في محالّ أفكار أفراد الاسم ومحالّ أوهام أشخاص المُلك فإنما هو بُرُوز آياته وشؤون تجلياته، تتحقّق في حقائق الأعيان، وتظهر في مظاهر الأكوان بحسب خصوصياتها وقابليّاتها واستعداداتها، والحقّ تعالى من حيث ذاته المقدّسة كما هو على إطلاقه الحقيقي، لا تبدل ولا تغيير في ذاته.. **المُصور**: المُصور بما فتح أبواب خزائن موادّ البهاء بمفاتيح الصور، وزيّن رياض صدور أهل الكشف والشهود بصور أنوار أزهار تجلياته وآثار ورود آياته. فهو مُصور الصور ومُمثّل الأمثال، الذي صور الظاهر عموماً ونور السرائر خصوصاً. اعلم أن حضرة التصوير هي آخر مراتب حضرات الخلق، والعلم

أولها، والخلق برزخ بين العلم والتصوير، ولذلك ظهور الإنسان وقع في آخر مراتب الجسمية في الخلق. ومن هذا السرّ ذهب بخلقه الإنسان في نفسه عند تصوّره وتوهمه، لكونه يخلّق كخلق الله. ومن ذلك صورة الاعتقاد الذي يخلقه الإنسان في نفسه عند تصوّره وتوهمه، لكونه موجوداً جامعاً حقائق مراتب الوجود - مع ما عليه من التقييد والتعيين، والغفلة عن شهود الأمر على ما هو عليه - فاقتضى الغيرة الإلهية أن يُنبّهه ويطلّعه على عموم التجليات الوجودية، وسريان الهوية الغيبية في حقائق مراتب الأكوام وصفائح قوالب عالم الإمكان، ليلزم الأدب عند مواقف توهمه ومصارف تصوّره، بقوله تعالى: (فأينما تولّوا فثمّ وجه الله)، ووجه الشيء ذاته وحقيقته، فأثبت الحق سبحانه أنه في أيّ موضع أقام العبد فيه أو تولّى إليه.. **الغفار**: الغفار بما ستر من الغيوب، والغافر بنسبة الشّرّ إليه، والغفور بما استدّل من الستور من أكوام وغير أكوام، الذي لا يترك ذنباً إلا ستر عن عيون المناظرين ومحا عن صُحف الملائكة المقربين. اعلم أن من أحكام هذا الاسم هو الصّون والغيرة والحفظ، فإن المستورين في هذا الموطن على ثلاث طبقات: الأولى: هو المستور عن العقوبة بعد حكم المعصية فيه، وهو المغفور له. الثانية: المستور عن قيام المعصية له لعدم رغبته فيه، وهو المحفوظ. الثالثة: المستغرق في تلاطم أمواج الصّفات، المُستهلك في أشعة أنوار الذات، الغائب عن شهود المعاصي والطاعات، وهو المعصوم. هذا في الخصوص، وأما في العموم فالأمور كلّها مستورة بعضها على بعض، وأعلّاهما ستر ظاهرة الحق.. ودون ذلك ستور الأسباب والوسائط، وستور الخلق بعضهم على بعض، وأطفها ستور الأسماء على المُسمّيات، وإن دلّت على ذات المُسمّى فهي أعيان الستور، فإن الناظر يخافها لاختلاف أحكامها. فالوجود كلّ ستر وسائر ومستور، والخلق في عين الوجود مستورون عنه، وهو ستر عليهم، وهم ستور عليه، والستر لا بدّ أن يكون مشهوداً لمستوره، والعجب أنه مستور عن الستّر بالستر.. **الغفار**: الغفار الذي قهر الخلق بالفناء، والجابرة بالعقوبة والقهر، والكلّ بمعنى واحد وهو الغلبة والتسليط.. واعلم أن الكمل من العارفين لا يكون لهم التجلّي في نفوسهم من هذا الاسم، ولا يظهر فيهم آثاره، وإنما يرونه في مرآة الغير، فلذلك لا يقع منهم المنازعة والمخالفة قصداً، وإن وقع من ذلك شيء في الظاهر إنما يكون على وجه التعليم، لكونهم محفوظين بحفظ الحق. وترك الدّعاء بعض أهل الله لما وقع لهم إنه يكون من النّزاع، وذلك وهم منهم، فإن النّزاع رياسة وسلطنة، والدّعاء ذلّة وانكسار. وأما من ظهرت منه هذه الصفة مع المخالفين من أهل الشرك والفجور، فإنما ذلك قهر بالله لا بنفس العارف. والنّزاع إما جليّ وهو المخالفة، وإما خفيّ كالصبر والرّضا.. ولا خفاء أن الصبر محمود، لكن من حيث حبس النّفس عن الجزع وهو رفع الشكوى إلى المثل لا إلى الحق، ورفع الشكوى إلى الله أعلى وأرفع عند الكامل، لشهود إرادة الحق في ذلك. وكذلك الرّضا من النّزاع الخفي، فالرضا مأخوذ من راضٍ يروض، ومنه الرياضة، وراضت الذابة إذا جمحت لينقاد، وكذلك النفوس لولا ما فيها من الجموح الذي حبّسها عن شهود الحقائق الإلهية لما راضها صاحبها بالرياضة، فإذا خلّقت مُرتاضة بالرياضة الفطرية فهي راضية مرضيّة، فلا فائدة في إتباعها، فإن أتبعها بعد ذلك فقد ظلم نفسه ووضع الأمر في غير موضعها، وكان منازعاً للحكمة الإلهية. وأيضاً الرّضا لا يخلو إما أن يكون متعلّقه معيّناً أو غير معيّن، فإن كان القضاء معيّناً فيحتاج الرّاضي إلى ميزان الكشف والشهود هنا، فإن أنتج ما هو من آثار القهر الإلهي عاجلاً أو أجلاً فحكمه حكم الصّبر كما مرّ، والنّزاع مظهر للقهر الإلهي، يظهر القهر بظهوره ويخفي بخفائه، فمن كثّر فيه النّزاع الجليّ يسمّى عبد القهار عند أهل المعنى، وإن قلّ منه سُمّي عبد القاهر، ومن غُدم فيه وتجرّد عنها فهو من الفائزين الأمنين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فإن القاهر لا يقهر إلا المُنازع، ونزاع العارف غفلته عن الحق.. **الوهاب**: الوهاب مبالغة من الواهب، وهو أن يهب من غير عوض لا يريد عليها جزاء ولا شكوراً، والحق هو الذي يهب البرّ والفاجر من غير منّة، لا ينقص بالعصيان كرمه ولا يقطع بالعصيان منّحه. فالمُتحقّق بآثاره لا يرجو أحداً سواه، والمُحكّم بأحكامه لا يدعو في الشدائد إلا إياه، ولا يتوكّل المتوكّل إلا عليه، ولا يرفع المحتاج حوائجه إلا إليه. اعلم أن العطاء على نوعين: عطاء على جهة الإنعام، لا يخطر للمُعطي خاطر الجزاء عليه من ذكرٍ أو شكرٍ وغيره، وهو الواهب. وعطاء اقترن به طلب شكر أو جزاء، وهذا عطاء تجارة قابلة للربح والخسران بحسب حصول مقصوده وفواته.. فالمُحقّق واهب لأفعاله وأعماله صوراً كاملة روحانية، كما وهبه الحق جلّت عظمته.. **الرزاق**: الرزاق بما رزق وأعطى كل مُتعدّد من المعادن والنبات والحيوان والإنسان، من غير اشتراط كفر ولا إيمان. فالرزاق هو الذي غداً نفوس الأبرار بتوفيقه، وجلّى قلوب الأخيار بتوجيهه، وخصّ الأغنياء بوجود الأرزاق، وشرف الفقراء بشهود الرزاق، فمن فاز بشهود الرزاق ما ضرّه ما فاتته من وجود الأرزاق. اعلم أن الرزق على نوعين: صوري ومعنوي. فالصوري ما يقوم به الأجسام، والمعنوي ما يقوم به الأرواح. فالأول كشف سقليّ، والثاني لطيف علويّ. وقال الله تعالى في العلوي: (وفي السماء رزقكم وما توعدون)، وقال الله تعالى في السقلي: (وقدر فيها أقواتها). فجعل كلّ ذلك رزقاً لتصحيح افتقار الخلاق صورة ومعنى، وانفراد الحق بالغنى.. وأرفع المنازل وأعلّاهما في الأرزاق المعنوية ما يظهر به عين وجود الحق، الساري في صور أحكام الممكنات، الظاهر في مظاهر أعيان الكائنات. وعلامة المُحقّق بحقائق هذه الحضرة إمعان نظره في قابليات أشخاص مراتب الأكوام جمعاً وفرداً، وما يستحقّ كل مخلوق في مرتبة من مُسمّى الرزق صورياً ومعنواً، وما يقتضي استعداد.. فالعارف الكامل من يُنزل المعارف في أهلها، ويشهد حقائق أعيان الأكوام على ما هي عليه من تفاوت درجاتها وغايات توجهاتها ونهاية كمالاتها ومقتضى خصوصياتها، فيعطي كلّ ذي حقّ حقّه.. **الفتاح**: الفتح بما فتح من أبواب النعم والعذاب، فالحق هو الحاكم بين عبيده يوم القيامة، وهو الفتح لما انغلق من أمور عبادته من أسباب معاشهم، فيغني الفقير ويُفّرّج عن المغموّم، ويفتح على قلوب المؤمنين أنوار معرفته، وعلى المذنبين أبواب مغفرته. بعنايته يفتح كلّ مغلق، وبهدايته ينكشف كل مُشكّل. اعلم أن لفتوح أحكام هذا الاسم ثلاث درجات: أولها: علم الأسماء وما خُصّ به آدم عليه السلام، وثانيها: علم الأدواق المخصوص بالأولياء، وثالثها: جوامع الحكم التي أوتيت سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ففتح به أبواب درجات الأسرار والعلوم الإلهية، كما فتح بآدم علم أسماء المظاهر الحجابيات وإحصاء اختلاف اللغات، ولسيدنا محمد كشف حقائق المُسمّيات وشهود أنوار أسرار الإلهيات. ووسط هذين المرتبتين علم الأدواق والأحوال، الذي اختصّ به أرباب الطريقة. ولا نهاية لعلوم هؤلاء القوم، لعدم

نهاية من تعلق به علومهم.. **العلم**: العلم بكثرة معلوماته، العالم بأحدية نفسه، العالم بالغيب. اعلم أن العلم هو التعلق الخاص بعين العالم، وهو نسبة تحدث لذات العالم من المعلوم، فالعلم متأخر عن المعلوم لأنه تابع، وإن كان نسبة القول بالإيجاد يتقدم على الموجود، والقول متأخر عن العلم، فذلك العلم الإجمالي الغيبي، والمراد هنا علم الحيرة. وليس للعلم أثر في المعلوم عند أهل الكشف، خلافاً لأصحاب النظر، فإن العلم بالمحال لا يؤثر بالمحال من ذات العالم ولا من علمه، بل المحال يُعطيه العلم به أنه محال. وإيجاد أعيان الأكوان ثبت عن القول شرعاً وكشفاً، وعن القدرة شرعاً لا عن العلم، فتعلق العلم بظهور المعلوم وعدم ظهوره هو الأثر لأنه تعلق بظهوره الموجود عند ظهوره كما تعلق ظهوره قبل ظهوره. والعلم إما ذاتي، وهو علم الحق جلت عظمته. وإما موهوب، وهو ما لم يخطر بالبال ولا للاكتساب فيه مدخل، وهو علم الأفراد ويخص به الحق من يشاء من عباده، كما اختص به الخضر رحمة من عنده حتى كان الكليم مع جلالته يستفيد منه. وطريق تحصيل ذلك العلم معرفة الوجه الخاص وجلاله، فإن لكل موجود في عالم الخلق وجهاً خاصاً إلى موجد، يتجلى الحق له فيحصل له من العلم به ما لا يعلمه غيره.. وتفاوت درجات الأولياء وتفاضلهم بحسب تفاوتهم في معرفة ذلك الوجه. وأما العالمون من عالم الأمر – الذين هم سكاّن حضائر القدس – فما لهم سوى الوجه الخاص، فهم المهيّمة في جمال الحق وكبريائه، ولذلك قيل: لا التفات للعويايات إلى السفليات. وأما المكتسب – وهو ما يحصل بالممارسة والتعلم – والداخل في هذه الحضرة: إما أن يكون ذائقاً من طريق التقوى، أو ناظراً من طريق القوة الفكرية.. فالعلوم كثيرة ولكل علم أهل، فمن دخل الحضرة العلمية بالفكر والتّظر فإنه ينال منها على قدر ما يقتضي طوره، ومن دخلها ذوقاً من طريق التقوى فقد جاز الكلّ وفاز بالكل.. **القباض**: القبض تكون الأشياء في قبضته (والأرض جميعاً قبضته). هو الذي إذا قبض قبض حتى لا طاقة، وإذا بسط بسط حتى لا فاقة. اعلم أن القبض إما معلوم أو مجهول. والمعلوم: إما أن يكون بظهور شرّ أو بروز خير، والخير والشرّ عبارتان عمّا يسرّ العبد ويسوءه، وهما حالتان متعلّقتان بما يُلائم غرض العبد أو يُخالف، دنيا وآخرة، ولا يأتي ذلك إلا على أيدي واسطتين يسمّى: ملكاً وشيطاناً. ومن العصمة مُلازمة الأدب بالإمساك عن إضافة الشرّ إلى جانب الحق – وإن كان الكلّ من عنده – ولذلك قال الأديب الكامل: الخير كلّ بيدك والشرّ ليس إليك اه، فإنّ الخير والشرّ لا يتميّز أحدهما عن الآخر من حيث أنهما من شؤون الحق، وإنما يتميّزان عند العبد بما يُوافق غرضه أو يُخالفه، فعين بسط الشرّ وظهوره عين قبض الخير.. وأما قبض المجهول: هو أن يجد العبد باطنه مقبوضاً، فيظهر له القبض من حيث لا يدري ولا يعرف لظهوره سبباً، فمن الأدب لمن هو هذا حاله أن يسكن على ما هو عليه من القبض حتى يقضي الله أمره.. **الباسط**: الباسط بما بسط الأرزاق بقدر معلوم، فإن الأحوال تختلف باختلاف المحال، وليس الدنيا بمحلّ إطلاق البسط لضيق وعائها، وإفضاء زيادة البسط فيها إلى البغي وتعدّي الحدود، بخلاف موطن الآخرة فإنها غير متناهية لعموم حكم البسط في نشأة الآخرة، كما أن عموم حكم القبض في نشأة الدنيا.. والبسط قد يكون ابتداءً لسعة الرحمة الإلهية، إذ كلّ قبض لا بدّ أن يعقبه بسط، ولا يلزم عكسه، كالرحمة التي يرحم الله بها عباده بعد وقوع العذاب بهم.. واعلم أن من البسط ما هو مجهول، والبسط المجهول قلّ ما يخلو من مكر خفي، فإذا وجد العبد في نفسه بسطاً وفرحاً لا يعرف له سبباً فينبغي أن لا يتصرّف فيه فإنه لا يعرف بما يظهر له في عاقبته، فهو في محلّ خطر عظيم. وعلامة صحّة العقل الوُكُوف عند الجهل بالأسباب الموجبة لبعض الأحوال حتى تتكشف له عواقبها، فإذا علم وأبصر كان تصرّفه على بصيرة إما له وإما عليه بحسب التوفيق والخُذلان. ومن أشدّ المكر رداف النعم على الممقوت، قال عزّ من قائل: (ولا يحسبنّ الذين كفروا أنما تُملّي لهم خير لأنفسهم إنما تُملّي لهم ليزدادوا إثماً ولهم عذاب مُهيّن).. **الخافض**: معنى الخفض: الوضع والحقّ وهو الذي يخفض من يشاء بعقوبته ويرفع من يشاء إلى أعلى درجاته، يخفض نفوس الأشقياء بتبعيده ويرفع قلوب الأولياء بتقريبه. اعلم أن آثار أحكام هذا الاسم في المحدثات الإمكانية والتعيّنات الكيانية، لما يقتضي وجود المحدث من تأخّر مرتبته عن مرتبة القديم، فإن للمتقدّم التصرف في المراتب والحضرات كما يشاء من غير مُنازع يُقابله ويُزاحمه.. ولهذا السرّ كان نُزول الحقّ إلى أحكام الحادث بعد رفعتة وإطلاقه، ثمّ نَزَه نفسه عن ذلك وارتفع جناب كبريائه عن لُوث الحادث.. وفي حروف الخفض إشارة لمن عقله، وهي أن الأسماء أعلى رتبة من الحروف، ومع ذلك أثرت الحروف فيها لتعلّقها، كما يقول القائل: أعوذ بالله، فالباء عاملة، ومعمولها الهاء المشيرة إلى هوية الغيب، فانظر إلى هذا الأمر العجيب واعتبر.. واعلم أن مراتب الكون بأجمعها في مقام الخفض، ولا أثر لأفعال أعيان الممكنات بعضها في بعض عند أهل الكشف، لأن الخدوث الذي يشملها بمنزلة البناء للحروف، فلا مؤثّر إلا الله، ولا ينفع مُنفع إلا لصورة الحقّ وسريان ظهوره في مظاهر الحقّ.. **الرافع**: الرافع بالعلوّ والإظهار، وهو الذي يرفع الأبرار إلى أعلى الدرجات، كما يخفض الكفّار في أسفل الدرجات. اعلم أن حكم الرافع للحقّ بالأصالة، كما أن الخفض للعبد. ومن أحكام هذا الاسم سريان الرفعة الإلهية في أعيان مراتب الإمكان، وارتفاع الكلّ من حضيض العدم إلى علوّ درجات الحياة والعلم، فإنه: (وإن من شيء إلا يسبح بحمده)، ولا يسبح إلا حيّ عالم لمن يسبح له وبما يسبح، فلكلّ شيء في درجته ومرتبته علم وتميّز، يُفصل به بين من ينبغي له التسبيح ومن لا ينبغي، ولا رفعة أرفع من درجة العلم، والحق هو الذي أنطق ذلك الشيء بما يسبح في درجاته، فهو المُسَبِّح والمُتَنَبِّ على نفسه بنفسه، وله الرفعة في كل درجة، وهو رفيع الدرجات في كل عين، بل في كلّ نفس من أنفاس الأعيان، وذلك النَّفس هيولى صور التكوين، وللحقّ تعالى شئون في وجود الأنفاس بحسب حال العبد في وقت تنفّسه.. ومن أحكام هذه الحضرة التسخير، فإن من كان في درجة الرفعة يُسخّر غيره، كتسخير الملوك الرعايا. وقد تكون درجة المُسخّر أعلى من درجة المُسَخَّر، كتسخير الرعية الملك بالحال في قيامه بمصالحهم. فدار الأمر من هذا الوجه، فإن الحق عز شأنه أمر عباده ونهاهم، ثم أمرهم أن يأمره وينهونه، فقال لهم قولوا: (اغفر لنا وارحمنا) (ولا تؤاخذنا) (ولا تحمل علينا إصراً)، فأقام نفسه تعالى – مع كبريائه وعزّته وجبروته – بصورة ما أقام عباده على ذلكهم وافتقارهم، غير أن هذا التسخير مع الاستعلاء يُسمّى أمراً أو نهياً، ومع الافتقار دعاءً ورغبة، فالأمر منه إليه.. **المُعزّ**: المُعزّ من يشاء بالقناعة واليقين والرّهد في متاع دار الفناء، من عرفه أعزّ نفسه بخدمته وقلبه بمعرفته وبصره بمشاهدته. اعلم أنّ من آثار هذا الاسم سريان حكم الاعتزاز في العالم، إلا أنه يَدُمّ في موطن

ويُحمد في موطن. والاعتزاز هو **ظهور العبد بصورة الحق**، سواء تُورثه تلك الصورة سعادة أو شقاوة. والمعتز **المحمود** السعيد باعترازه هو العبد المحقق الكامل القائم به صفة الحق في الخلافة، فهو مَن أعزّه الله بمكارم الأخلاق وذُك الحقائق وأنواع المعارف وفنون العلم بالله، ووقفه لنصيحة عباده بخُسن التعليم، فيخرجهم من ظلمات الجهالة والمخالفات، وينتزع عنهم نوازع الاستكبار والزّعونات، حتّى تذللوا تحت عزّة الحق وكبريائه، وأذعنوا لأوامره ونواهيه، فإنه حمى قلوب عباد الله أن يتحاكم فيهم بما لا يليق بجناب الحق، فهو **مُعزّ للحق، عزيز بالحق**. وأما صاحب **الاعتزاز المذموم**، هو المحجوب بالصفات الحجابية كفرعون وأمثاله من الجبابرة والحكام المفتخرين بالرئاسة والاستيلاء، ومن اعتزّ في نفسه على أمثاله جوراً وظلماً وجهلاً لحق بالأخسرين أعمالاً.. وأعظم الاعتزاز في المرتبة الخلقية أن يحمل نفسه من أن يقوم به وصف إلهي، لتحقيقه **مقام العبودية المحضة**. فإن الصفات على نوعين: محصورة وهي الأسماء الحسنى، وغير محصورة. فالأسماء الحسنى هي الحق بالأصالة، وقد يتّصف العبد بها في معراجيه من حضيض البشرية إلى مقام العزّ بالتركية والتجلية وإدمان النوافل إلى أن يصير الحق سمعه وبصره كما ورد به الخبر. وأما الصفات التي غير الحسنى فغير متناهية، وجميعها للعبد بالأصالة، وقد يتّصف الحق بها. فمجال العبد في ميدان الصفات والأسماء أوسع نظراً إلى مراتب الكثرة، فأما عند أهل الكشف فالصفات كلها لله وإن اتّصف بها العبد.. **المدلّ**: المدلّ بما أدلّ رقاب الجبابرة برغبتهم عن نعيم دار البقاء، وطعمهم في متاع دار الفناء، وأدلّ بعض المؤمنين ليستكمل عزّهم في الآخرة ويذلّ بدل ما أورثهم الذلّ في الدنيا. اعلم أن الله تعالى أوجد الممكنات من آثار أحكام هذا الاسم، ووقفهم في محلّ سلطانها. فالذلة أبدأ شعار للممكن لافتقاره في وجوده إلى غيره، إلا أنه تعالى خلق آدم وجعل له حظاً من الاسمين وجامعاً للصفتين، لما فيه من الجمعية الإلهية. أما إعزازه، فكونه مخلوقاً على الصورة الجمعية، وسجود الملائكة له، وظهور علم الأسماء فيه، وتشريف الاجتباء والهداية له من الحق. وأما إذلاله، فاعتزافه بالظلم على نفسه ومقام التدلّل.. واعلم أنه يُقرّر عند أهل الكشف والتحقيق أنه ما من حكم للكون إلا وله مُسند إلهي يُسند إليه، فمنه ما يُطلق، ومنه ما يُعرف ولا يُقال، بل يُسكت عنه أدباً. فالذلة والافتقار، من أي حقيقة من الحقائق الإلهية كان، وقد قال لأبي يزيد: تقرّب إليّ بما ليس لي: الذلة والافتقار؟. واعلم أنه من توقّف عليه حكم من أحكام الحاكم فلا بدّ له أن يطلبه لإمضاء الحكم، ولو كان المطلوب حاصل ما عليه ما طلبه، وظهور حقائق الأسماء الإلهية متوقّفة على وجود المظاهر المتعينة، وليست المظاهر سوى آثار هذه الأسماء، بل الأسماء، فإنه ما من اسم من الأسماء الإلهية إلا ويتوقّف على اسم من الأسماء في الحكم بالإيجاد والإعدام، فما توقّفت الأسماء إلا على الأسماء، والأسماء عين المسمّى، ومنه وإليه كان الأمر.. **السميع**: السميع الذي يُدرك المسموعات سرّاً وجهرّاً، لا يشغله سماع عن سماع، ولا يعزّب عن إدراكه مسموع وإن يخفى، ويسمع السرّ والنجوى، بل هو أدقّ من ذلك وأخفى. اعلم أن الحقّ عند سَمْع كل سامع بحسب استعداد ذلك السامع، كما أنه تعالى عند لسان كل قائل، وما ثمّ قائل إلا هو سامع، فسمع كل سامع لا يكون إلا من هذه الحضرة السّمعية. لكن من السّامعين من لا يفهم ممّا يسمع إلا دعاءً ونداءً، فحظّ مثل هذا السامع من قول المتكلم صورته دون روحه، فإن للكلام روحاً وهو معناه الذي أريد به، وصورة وهو مجرّد اللفظ، وهذا من (الذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون).. ومنهم: من يكون سماعه مع الفهم لما أريد له ذلك المسموع لكامل استعداده، وهو الذي كان الحقّ سمعه وبصره. وعلامة السامع الكامل أن يكون عين سمعه عين فهمه، فإن السامع: إما مكاشف عارف أو غير مكاشف. وغير المكاشف لا يسمع كلام الحق إلا من خبر إلهي على لسان رسول أو كتاب مُنزل أو رؤيا، فهياً ذاته للعمل بمقتضى ما سمع أو بالقيام على خلافه بحسب ما يحكم عليه التوفيق أو الخذلان.. **البصير**: البصير عبارة عمّن رؤيته صفة ذاته لا بجارحة، وللمستمّد من آثار هذه الحضرة ثلاث مراتب: الأول: إما أن يعبد الله كأنه يراه، الثاني: وإما أن يعبد الله لعلّهم بأن الله يراه. والأول قريب إلى التشبيه، والثاني إلى التنزيه. الثالث: أرفع منهما، وهو الكامل المحقق الذي يعبد الحق بالحق، يقول بالتشبيه ويشهد بالتنزيه وبالعكس، ليس هو من المؤمنين به لأن المؤمن محجوب من حيث أنه مؤمن بقول المُخبر، والمكاشف صاحب شهود، يُشاهد صدق المخبر مشاهدة عين.. **الحاكم**: الحاكم بما حكم، وأنزل من الأحكام المشروعة لمنع الخلق عن الظلم، فهو الحكم الذي لا يقع في وعده ريب ولا يوجد في فعله عيب. اعلم أن هذا الاسم مماثل لاسم العليم من وجه، وذلك أنه من شرط الحكم أن يكون الحاكم عالماً بالحكم لا بالمحكوم له وعليه، ولذلك يجب عليه الحكم بلفظ الشهود والإقرار، وإن كان الإقرار كذباً والشهادة زوراً. وأيضاً كما أن العلم لا أثر له في المعلوم، كذلك لا أثر للحكم في المحكوم عليه، بل المحكوم عليه جعل الحاكم حاكماً، كما أن المعلوم جعل العالم عالماً لكون العلم تبعاً للمعلوم. ويُميّز عن العليم من وجه آخر، وهو أنّ العلم تابع للمعلوم، وليس الحكم تابعاً للمحكوم عليه أو به، بل هو تابع لشرط الحكم والشاهد أو الإقرار. وأيضاً للحاكم أن يحكم بغلبة ظنّه، وإن لم يُصادف الحقّ في الحكم لا يلزم شرعاً، ويُسمّى الحكم، وليس العلم كذلك فإنه لا يُسمّى عالماً إلا بعد تحقّقه المعلوم. فالمحكوم عليه جعل الحاكم حكماً على نفسه، فهو الحكم على نفسه لأنه ما حكم الحاكم إلا به، وهذا من سرّ القدر، فإن الله تعالى ما حكم على الأشياء إلا بالأشياء وما تقتضي خصوصياتها وقابليّاتها واستعداداتها، فما جاءها شيء من خارج، إنما هي أعمالهم تردّ عليهم.. **العدل**: العدل هو الميل، هو الذي يخاف من عدله ولا ييأس من فضله، فعدله في أفعاله دليل ما صدّقه في إنزله. لما كان أمور مراتب الأكوان مبنياً على الميل والغول سَمّي نفسه العدل، لغدوله عن الوجوب إلى الإمكان، وعدله الممكنات من حضرة الثبوت إلى حضرة الوجود، فما في الكون إلا العدل، وما ظهر الوجود إلا بالعدل، كما أن المؤمن عدل عن الباطل إلى الحق، كذلك الكافر عدل عن الحق إلى الباطل.. فالميل عين الاستقامة لكلّ عين من أعيان عالم الإمكان في مراتب الوجود، وإن توهم الناظر خلاف ذلك، كما يُشاهد من اعوجاج أغصان الأشجار وميلها وتداخل بعضها على بعض، فإن ذلك كلها مستقيمة في عين الميل عند المحقّق، لأنها مألّت بحكم جريان الطبيعة في مجاري موادّها (وما من دابة إلا هو أخذ بناصيتها إن ربّي على صراط مستقيم).. **اللطيف**: اللطيف بسرّياته في أفعال الموجودات، واختفاء لطائف حكمتها في مظاهر الكائنات، هو الذي يسرّ كلّ عسير وجبّر كلّ كسير. اعلم أن حقائق هذا الاسم وأسراره عمّت مراتب الوجود، واللطيف مأخوذ من اللطف وهو الخفاء، وأغرب مثله خفيات لطافة مدّ الظلّ

وقبضه، فإن البصر لا يُدرك غير امتداده وانقباضه حالاً بعد حال، ولا قدرة له على شهود حركته المحسوسة على الدوام، فضلاً عن شهود حقيقة خروجه من الأصل الحقيقي ورجوعه إليه.. **الخبير:** الخير بمعنى العليم، لا تبديل لحُكمه ولا تحويل لقوله. اعلم أن تعلق علم الخبرة تعلق خاص، وهو العلم الحاصل بعد الابتلاء، وإليه الإشارة بقوله تعالى: (ولنبلوكم حتى نعلم المجاهدين)، وهو يعلم ما يكون قبل كونه لعلمه به في ثبوته، ولا يقع في مراتب الأكوان الوجودية إلا ما كان ثابتاً في الأعيان الثبوتية، ولكن أوجب الاختبار والابتلاء لإقامة الحجة. والابتلاء نتيجة الدعوى وثمرته، وهي أصله، فحيث كانت الدعوى كان الاختبار، والتكليف ابتلاء وقد عمّ. فعمّت البلوى كما عمّت الرحمة، ولكن لا يُقاوم عمومها عموم الرحمة، لأنها غسرة واقعة بين يُسرّين، لكون موقعها بين رحمة الامتتان ورحمة الغفران.. ولما لم يكن للكريم المطلق ظهور إلا بالمُسرفين والمُذنبين عمّت البلوى ليُعَمَّ المغفرة.. **الحليم:** الحليم الذي لا يعجل بالانتقام لمن عصاه من الأنام، غفر بعد ما ستر، وعفى بعد ما نظر، وأمهل وما أهمل، ولم يُسارع بالمواخظة لمن عمِل. اعلم أن من شأن هذا الاسم إثبات الاقتدار، فإن صاحب العجز عن إنفاذ اقتداره لا يُسمّى حليماً، فلا جلم إلا بإهمال القادر على الأخذ. وأصل الجلم في اللغة الإفادة، ولذلك سُمّي النوم الحُلم لإفادة المعنى عن صورته، فيُعبر العارف تلك الصورة إلى المعنى الذي جاءت له فيردها إلى أصلها.. ولما كانت مخالفة القادر يقتضي المواخظة والانتقام، فأفد حُكم اسم الحليم في موطنه سُلطنة المنتقم بالإهمال، ولذلك قال عز من قائل: (إن يشأ يذهبكم) لاقتتران القدرة مع الجلم والإهمال، ولا يشاء إلا ما هو الأمر عليه، لأن الإرادة تتبع للعلم والعلم يتبع المعلوم، والمعلوم ما ظهر، فلا تبديل لكلمات الله.. **العظيم:** العظيم لعلو شأنه في قلوب العارفين، الذي عجزت الأبصار عن إدراك سرادقات عزّه، وكُلّت الألسن عن وصف جلال قدرته. اعلم أن الواقف في مقام العظمة إما مؤمن وإما صاحب شهود، وذلك أن الأمر يُعظم بقدر ما يُنسب إليه التفرد بالاقتدار ونفوذ الأحكام، فإذا كان الكبرياء والاقتدار بحيث لا قدرة لأحد على ردّ حكمهما ولا نفي شيء لأمرهما، عظم وقعهما في القلب حتى ينتهي إلى الحيرة والدّش. وظهور عظمة الحق في قلوب أهل الإيمان إنما هو بحسب معرفتهم بآثار الأسماء الإلهية، فمن كان معرفته بصفات الحق أكمل كان سطوة تجليات العظمة في باطنه أتمّ، ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: أنا أعلمكم بالله وأخشاكم منه اه. وأما صاحب الشهود فلا يحصل له صولة العظمة إلا من التجليات الجلالية، من غير أن يخطر له شيء من تأثيرات الأسماء ولا من الأحكام الإلهية، بل بمجرد التجلي يحصل العظمة في نفس من يُشاهده، وشهود هذه العظمة لا يحصل إلا لمن يكون الحق سمعه وبصره، لا لمن شاهده بنفسه كالمُشاهد بحسب عقله وما يقتضي دليله المقيد. فعلى هذا ما عُبد الله قط من حيث ما هو عليه، وإنما عُبد من حيث ما هو مجعول في نفس العابد بحسب اعتقاده في الله، ولهذا السرّ أقام الحق غر عباده بقوله تعالى: (وما قدروا الله حق قدره) لا شريك الكَلّ في الجعل وتقييده المنزّه وغير المنزّه، فلا شهود أعظم ممّا ارتبطت عليه أفئدة العارفين من العقائد، الذين يشهدونه من غير تقييد، فلا يلحق عظمتهم عظمة مُعظم أصلاً.. **الشكور:** الشكور بمعنى المشكور بما شكّر عباده عليه من علمهم (عملهم) بطاعته ووقوفهم عند حدوده، ليبالغوا فيها شكرهم عليه.. اعلم أن الموجب للشكر هو الإنعام، والنعمة عبارة عمّا يقع به التذاد، وهي إما باطنة كالعلم والحكمة والمعرفة، وإما ظاهرة كالمأكل والملبوس والمنكوح، وأعظمها النكاح، وهو إما لإنتاج وإيجاد أعيان الأمثال لزيادة الشاكرين على بساط الشكر، وإما لمجرد اللذة وهو من أعظم النعم الظاهرة ولذلك امتنّ به الحق على رسوله حيث حبّب النساء إليه مع قلة أولاده، فلم يكن المراد إلا عين النكاح مثل نكاح أهل الجنة لمجرد اللذة لا لإنتاج، ليشهد مشهد الإمتنان بشهود هذه اللذة الدالة على الذات الخالصة الجنانية.. **العلي:** العليّ في شأنه، لعلوّه بذاته عمّا يليق بسمات الحُدوث وصفات المُحدثات. اعلم أن العلو: إمّا أن يكون بالمكان أو بالمكانة أو بهما جميعاً. فأعلى الموجودات بالمكانة والمكان من وجب له الوجود لنفسه استقلالاً، فكان له الغنى صفة ذاتية، وكل ما سواه يفتقر إلى فيض وجوده ويُدعّن لسطوة سلطانه ويلجأ إلى جناب عزّه، ومن كان بهذه الصفة لا بدّ أن يكون له علو قدر ومكانة في قلوب العارفين. وكل من كان وجوده بغيره، من أفراد أعيان مراتب الكون، فهو مُستوئ لعلو تصرّفات هذا العليّ. فكل ما سوى الحقّ عرش الرحمن، لظهوره من حقائق سريات النّفس الرحمانية وقيامه به وإن لم يشعر بذلك. ومن هذا السرّ ظهر العلو فيمن علا في الأرض أو أراد العلو، لجهله بحقيقة العلو الذي هو رتبة لا تليق إلا بجناب من تفرد بالقدرة والبقاء، وأحاط وجوده بالكلّ، وأشمّل لطائف وجوده الكلّ. فهو العليّ من حيث مجموعيته الأحدية وأحديته المجموعية، لا من حيث أفراد المجموع، ولذلك قال عزّ اسمه: (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً) إشارة إلى اهتمام قلب العبد وانضمام عزمه لوقوع أمر، وإن لم يظهر في الحسّ فإنها واقعة في الحضرة العلمية.. وأما حظّ العارف من هذه الحضرة شهود علمه بذاته، وما يقتضي خدوثة من مقام الانحطاط ويُعده عن رتبة العلو، ومطالعته العناية الإلهية والتشريف الربانية لهم، بإضافته العباد إليه الذي كان بهم عليّاً، لأنه لولا انحطاط المُمكن ما ظهر لعلو العليّ سلطانه.. **الكبير:** الكبير الذي احتجب برداء الكبرياء عن درك الإدراك، قال الحق جل ذكره: (وله الكبرياء في السماوات والأرض)، وقال تعالى: الكبرياء ردائي اه، والرداء حجاب المُرتدي عن الغير. وأخبر أيضاً أنه تعالى: ما وسعه سماؤه ولا أرضه، ووسعه قلب عبده المؤمن اه، وقلب الشيء باطنه، فظاهر العبد حجاب عليه فهو رداؤه لكونه مخلوقاً على صورته. ولما كانت صورة الخلق عين الكبرياء للحقّ، والحجاب على ذاته أو وجهه، لا يخلو الحجاب عن شهود المُحتجب به لكن بوجهه الباطن، فإن للرداء ظاهراً وباطناً، فيشهد الرداء بباطنه، ولا يراه ظاهر الرداء أبداً إلا إذا انقلب ولا ينقلب.. والرداء حائل بين ظاهر العالم وباطن العبد، والحقّ ظاهر لباطن الرداء أبداً، وإن لم يشعر رداء الباطن ظاهره الذي هو الكون، فباطن الخلق حقّ وظاهر الحق خلق في هذا الموطن، وبالعكس في الموطن الأول.. **الحفيظ:** الحفيظ الذي حفظ على العبد توقيفه، وأسبغ عليه النعم بتأييده، وحفظ على المعدم عدمه وعلى الموجود وجوده. اعلم أن الحفيظ فيه قطبان يدور عليهما فلك الوجود، وما يُحفظ الكون إلا بالعينين: عين الحقّ وعين الخلق، فالحقّ يحفظ على الخلق وجودهم ليُفيدهم بقاء الوجود، ويستفيد سرّ العلم، فإن المعلوم يحفظ العلم على العالم، والعلم يتقلّب معلومه في أطوار الأحوال. ومن سرّيان أحكام الحفيظ في مراتب الكون وقع اسم الحفيظ على أفراد الممكنات، فأعيان الكائنات

وأشخاص الموجودات بأجمعهم حافظون لحدود الله عند أهل الكشف، فإن لكل شيء حداً في الوجود، وموقع كل شيء حداً من حدود الوجود، يتحفظ ذلك الحد بوقوع ذلك الشيء فيه، فكل شيء عين من أعين الحق، كما يقال لكل عامل من عُمال الملوك: هذا عين من عيون السلطان، لكونه حافظاً لمصلحة المملكة، ولهذا وصف الحق نفسه بالأعين فقال عز شأنه: (تجري بأعيننا) إشارة إلى أن سفينة الكون تجري من بحر الوجود بأعين الممكنات، فوجوده مجموع الخلق في الحفظ، فهو بكل شيء محفوظ، كما أنه على كل شيء حفيظ.. **المُقَيَّب**: المُقَيَّب بما قدر قوت كل مقوت بحسب حاله على المقدار المعلوم. لهذا الاسم جهتان: الاقتدار وإيصال الرزق، فهو خالق الأقوات وموصلها إلى كل شيء بقدرها وحسبها، كالأطعمة للأبدان والمعرفة إلى قلوب أهل الشهود والإيقان. والقوة عبارة عما لا يقوم بقاء صورة المقوت إلا به، وهو على مقدار خاص. والقوت إما علوي وإما سفلي، ولها خزائن ينزع منها بقدر معلوم. وأعلى الخزائن حضرة العلمية، وأدناها أفكار البشرية، وما بينهما خزائن صورية ومعنوية. والخزائن بأجمعها عند الله، لأنه عين الوجود، وإن حضرة الوجود جامع الحضرات لشموله على الحدوث والقدم، والخلق والمخلوق، والقادر والمقدور، والمُلك والمالك. ولكل واحد قوت لصاحبه، فالآثار قوت الأسماء لظهور كل اسم في مظهرية أثرها، وتميز بعضها عن بعض بتعقل أعيانها في ألواح مظاهرها. فقلوه قوت أهل السماء من العالمين، ودُئُوهُ قوت أهل الأرض من العارفين.. سئل سهل بن عبد الله التستري عن القوت، قال: ذكر الحي الذي لا يموت، فقيل: نسألك عن قوت الأشباح، قال للسائل: ما لك ولها، دَغَ الديار إلى بانيها، إن شاء عمرها وإن شاء خربها اهـ. وما جعل الحق الأقوات العلوية والسفلية إلا لإزالة أمراض الافتقار، وكل عبد مُفَقِّر إلى سيده، وخدام القوم سيدهم. فقيام العبد بخدمة سيده لبقاء حقيقة العبودية عليه وأداء حقوقها، وقيام السيد بمصالح عبيده لبقاء اسم السيادة عليه، فإن في فناء المُلك فناء اسم السيادة، فالخادم مخدوم من الوجه الذي به المخدوم خادم.. **الحَسِيب**: الحسيب بمعنى الكافي، والحاسب الذي يغد على الخلائق نعمة ليريه منته، ويعد على العبد أنفاسه ويصرف عنه فضله بأسه. اعلم أن هذا الاسم وحكمه برزخ بين العلم والجهل، ففي حضرة الظن والتخمين، ولم يبلغ رُتبتها مبلغ العلم، ولذلك وصف الحق أهل الحجاب بقوله تعالى: (وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) وما أحسنوا صنعا، وما كان الأمر إلا شبهة ظهرت في صورة دليل. ومن أحكام هذا الاسم كان نزول التشابهات التي من خاض فيها تُسبب إلى الرِّغ، فإن من مال إلى إحدى الشبهتين فقد صيرها مُحَكِّمة، فعُدل بها عن حقيقتها، لأن التشابه لا يقبل المثل لتساوي شَبْهها بالطرفين، فالعارف الأديب من وقف عندها ولم يحكم فيها بشيء، وإن حكم بالكشف حكم بالوجهين ليكون ممن أعطى كل ذي حق حقه كما أمر. ومن أحكامها أيضاً ظهور العدد في أعيان مراتب المعدودات ومراتب أعيان الموجودات، حتى تخيل وتوهم المحجوب الكثرة والاختلافات في مراتب الأعداد ومقاصد الأحاد، وليس ذلك إلا تكرار الواحد في كل مرتبة منها. فكما أن بتكرار الواحد وبروزها ترتبت مراتب الأعداد، وبحدفها وإسقاطها انتفت نظامها، كذلك بظهور الحق في المظاهر الخلقية ترتبت مراتب الوجود، وتزينت باستهلاك ذرات الأعيان وانطماسها في إشراق أنوار الهوية المطلقة واحتجابها برداء الكبرياء، وتنزلت وتجردت عن ملابس العدد، وظهرت حقيقة الواحد الأحد.. **الجليل**: الجليل مأخوذ من الجلال الذي أفنى العارفين بكشف جلاله، وأحيا المحبين بوصف جماله.. اعلم أن الجلال من صفات الوجه، بسلطان هذا الاسم دوام الحكم دنيا وآخرة، لكن عموم آثار حكمها يظهر في الباطن في هذه النشأة الدنيوية، كما يقول صاحب الخيال لشيء في طور خياله: كن، فيكون ذلك الشيء في القوة المتخيلة، ولا يقدر على ظهورها في الحسن الظاهر، لضعف القوة وعدم بلوغها رتبة التصرف في حضرة الحسن، وموطن الآخرة يقتضي إطلاق الصور الخيالية والحسية لقوة تصرف المتصرف وإطلاق الموطن.. وما من عين من أعيان مراتب الوجود إلا وهو قابل لسريان هذا الاسم وظاهر به وواصف له، فجمع الأضداد بحقيقة الجمعية، وأحاط آثارها بالعارف والمعرف، وأشمل سريانه الخطير والحقير.. **الكريم**: الكريم الذي لا يُجَوِّج العبد إلى وسيلة لحصول رضائه، ويُعطي الجزيل ولا يُمَنُّ بعبثائه. اعلم أن اسم الكريم يتبع الجليل من وجهين: أحدهما: لما يقتضي حضرة جلاله من الجمع بين الأضداد، كذلك آثار الكرم الإلهي يشمل البر والفاجر. والثاني: لإزالة قنوط السامع وصف العظمة وتخيله عدم الوصول إلى العظيم لما عليه من الاحتقار والذل، فأزال الحق ذلك عنه بقوله: (ذو الجلال والإكرام).. وبُنية هذا الاسم، وأمثالها مما هو على وزن فَعِيل، يقتضي الفاعل والمفعول في حكم أهل الكشف: فكما أنه تعالى كريم بما أكرم عبيده بالوجود الذي هو الخير المحض، وأعطاهم جزيل الهبات وغرائب المنح، كذلك مُكْرَم ومُتَكْرَم عليه بطلبه منهم القرض والصدقة، وقوله ذلك، وهو من سريان آثار هذه الصفة في أجزاء مراتب العالم ورجوعها إلى الحضرة المتعالية، ليكون الأمر منه إليه. ومن عموم آثار هذا الاسم أيضاً إحاطة الذات المقدسة بمراتب الإثنيات ومدارجها، مع اختلاف أحكامها وتضاد جهاتها، لإزالة الحرج عنهم وإطلاقهم في اختيارهم وتوجهاتهم وتوليهم، ليكون وجهتهم إليه أينما توجهوا، وإن اتبعوا أهواءهم فلا يخلو عن وجه الحق: (فأينما تولوا فثم وجه الله).. **الرَّقِيب**: الرَّقِيب هو الشاهد على أحوال عبادته بما هو عليه من لزوم الحفظ لخلق، ليراقبه على دوام أوقاتهم. اعلم أن اسم الرَّقِيب مشتق من الرَّقِب وهو تملك رقية الشيء، ولها حكم الإحاطة لشمول مراقبة الحق أعيان الممكنات. والمتحقق بحقائق هذا الاسم لا يزال في زيادة علم رباني وعرافان عياني، لمشاهدته شؤون الحق بحكم المعية التي تقتضي هذه الحضرة. ومن علامة صحة حال المراقب أن لا يخلو ميزان الشرع من يد تصرفه، فلا يزال نظر صاحب هذا المقام إلى ميزان الشرع إما بعين الشهود وإما بعين الإيمان، فإذا أخذ أخذ بالعدل وإذا أعطى أعطى بالفضل، ليكون معصوماً في مراقبته، فإن أسعد الخلق من حفظ الأدب بدوام مراقبة الحق في المواطن والمجالي، وأكثر ما يكون سلطان هذا الاسم في حضرة الأفعال، فيراقب العبد مراقبة الحق في مراتب هذا المشهد ويكون معه بحسب ما يقتضي ذلك المشهد، فإن ظهر له ما لا يُوافق غرضه دنيا وآخرة سأل رفع ذلك الحكم، وإلا سأل الأصلاح.. **المُجِيب**: المُجِيب من دعاه لقربه وسماعه دعاء عبادته، هو الذي يُجيب العبد قبل أن يسأله ويُعطيه فوق ما يستحقه. اعلم أن الإجابة على نوعين: إجابة امتثال وإجابة امتنان. فالأول: إجابة العبد أوامر الحق، وإجابة الخلق بعضهم بعضاً. والثاني: إجابة الحق دعاء الخلق، وهو شبيه إجابة الإنسان نفسه لما يدعوه. وليس بين دعاء نفس المرء وإجابته إياه زمان، بل زمان الدعاء زمان الإجابة، وكذلك

قُرب الحق من إجابة العبد هو قُرب العبد من إجابة نفسه.. ثم ما يدعو نفس العبد إليه في حاجة مخصوصة، فقد يفعل لها ذلك لأمر عارض أو مصلحة، كذلك ما يدعو العبد ربّه إليه في حاجة مخصوصة فقد يفعل، لكن هذا في إجابة السؤال لا في إجابة الدّعاء..

الواسع: الواسع لكثرة عطائه وتتابع آلائه، الذي كثرة عطائه لا تُستوفى بالحصر وعموم آلائه لا يُستقصى بالذكر. اعلم أن من عموم أحكام هذا الاسم **اشباع العطايا**، وأول ذلك **خلع الوجود**، ثم ما يستحقّه الموجود بما به بقاؤه وصلاخه.. فما من الحقّ إلا الخير، وحكم اللذة والألم إنما هو بحكم القوابل، بل الشخص الواحد ربّما يتضرّر بما به ينتفع هو بعينه.. ولكن لا يعلم كثير من الناس لعموم السّتر وإسبال الحُجب من حضرة الواسع، فإنه واسع المغفرة وهي السّتر، فعَمّ السّتر كما عَمّت الرحمة، وما ستر إلا بالوجود، والوجود ظهور ومظهر، فاستتر بما ظهر به.. **الحكيم:** الحكيم الذي أنزل كل شيء منزلته، وجعله في مرتبته. اعلم أن الحكمة أخصّ من العلم، لتعلّقه بالمعلوم بحسب ما ربّتها الحكمة، فكلّ حكيم عليم وما كل عليم حكيم، فالحكمة أعلى رُتبة من العلم عند المحقّق، ولذلك امتنّ الله تعالى على داود عليه السلام – مع وفور علم النبوة والكتاب – بالحكمة وفصل الخطاب، وهو الإيجاز في الكلام في موطنه لصاحب الفطنة، وربّ موطن يقتضي تكرار الكلام لتفهيم المستمع.. ومن أهل الله من يكشف له عن سرّ ترتيب الحكمة، فيؤدّيه إلى البُهت والحيرة، منهم من لا يعلم ذلك إلا بعد وقوع حكمه في الوجود، فيعترف بجهله بالمصالح والحيرة. وغاية ما ينتهي إليه طائر همة العارف أن يعلم بالجملة أن الظاهر الواقع في الوجود إنما هو في قبضة الحكمة الإلهية، صادر عن حضرة الحكيم القادر، وهذا هو الذي استعجل التّعيم بدوام الفرح والرّضا، وقام به التفويض والتّسليم، وزال عنه الضّجر والسّخط بزوال الغرض، فإن الجهل والنّزاع لا يقع إلا فيما لا يُوافق الغرض، وصاحب هذا الشّهود لا يُنافي غرضه شيء بزوال غرضه بمطالعة أسرار حكمة الحكيم.. **الودود:** الودود الذي يودّ أوليائه ويودّونه، ويحبّهم ويحبّونه. الودّ هو ثبوت الحبّ، فلا يوتّر فيما سبق لهم من المحبة معاصيهم، فإنها ما نزلت بهم إلا بحكمة القضاء والقدر السابق، لا للطرد والبُعد.. فالودود هو ثابت الحبّ، فالحقّ ثابت المحبة لعباده، فإن الصّانع يُحبّ صنّعه، والمحبّ يطلب الرّحمة من المحبوب. فمقام صِباية الحبّ الإلهية أول مرحوم، والصّباية رقة الشّوق إلى لقاء المحبوب، ومن هذه الصّباية زينة الشّهود وأكساه خلعة الوجود، وأدار أكواس الأفراح بين الشّاهد والمشهود، فيخطبهم بإشارات الحافظ الجمال، ويخطبونه بلسان التّحنّن والأحوال. ثمّ قال: (وهو الغفور الودود) ليكون الأمر مستوراً بين المحبّ والمحبوب، فهو سمع المحبوب وبصره ولسانه وغير ذلك من القوى، وإن خلف حجاب الخُرس والطّرش والعمى، فكلّ فردٍ من أفراد مراتب الخلق منصّة من مناصات مجالي تجلّيات الحقّ.. فالعالم إنسان، والإنسان عبده، والمحبوب من الإنسان إنسان العين من العين.. **المجيد:** المجيد بما له من الشرف على كل موصوف بالشّرف، فالمجد في اللغة الشّرف، فهو بمجده أغنى أوليائه بلا مالٍ وكفاهم بلا احتيال، وأعزّهم من غير رهطٍ وإشكال. اعلم أن لهذا الاسم الشّرف والعلوّ والمجد عن وصف كلّ منزه، فإن كل واصف واقف مع نعت مخصوص، فتتّزبه الحقّ نفسه عن ذلك النعت من حيث تقييده وتخصيصه، لا من حيث أن ذلك له أو ليس له، لأنّ للحقّ أحديّة المجموع لا أحديّة كل واحد من المجموع. فالواصف إنما يصفه بأحديّة كل واحد من المجموع، فهو المخاطب بقوله: (سبحان ربك رب العزة عما يصفون)، وكلّ مُسبّح في السماوات والأرض يسبّح الحقّ وينزّهه عن عقد غيره فيه، لأنّ نظر كل مسبّح فيه جزئي.. ولا يوصف بالتّسبيح ونقيضه الشّامل للقيّد والإطلاق إلا العبد الجامع الكامل المُشاهد للجمع والتّفصيل، وفي الخبر: أن المصلّي إذا قال: مالك يوم الدين، قال الحقّ: مَجْدني عبيدي اهـ، وهذا حال الكامل العارف، فإنه لا ينطق إلا بلسان العرفان والشّهود.. ولما ثبت أن أعمال العباد تعود إليهم، فلا بدّ أن يرجع إليهم المجد الذي مَجّدوا الحقّ به، فالعبد مقدّس بتقدّيسه ومنزّه بتنزيهه ومُجَدّ بتمجّده، ومن هذا المقام قال من قال: **سبحاني وأنا الحق**. ولما كان العامل والفاعل الحقيقي الواحد الحقّ، انجذبت الأمور ورجعت الأعمال إليه بعد ظهور الدّعاوي، وإليه يرجع الأمر كلّ.. **الباعث:** الباعث الذي بعث الممكنات من العدم إلى الوجود، ومن الوجود إلى البرزخ نوماً أو موتاً، ومنه إلى المحشر عموماً، وبعث الرّسل إلى الأمم خصوصاً. اعلم أن الله تعالى لما بعث الممكنات من العدم إلى الوجود، جعل نوع الإنسان خلفاء في الأرض، لما يقتضي أصل خلّقه من شرف الإضافة – وهو نفخ الروح – كونهم مُدبّرين ممالك مسالكهم، حاكمين على رعايا جوارحهم الظاهرة وقواهرهم الباطنة. فجعل النفوس ملوكاً (وأتاكم ما لم يوّث أحدًا من العالمين) من سرعة طاعة رعاياها لها، ثمّ بعث إلى بواطنهم رسلاً كما بعث إلى ظواهرهم رسلاً يتلو عليهم آياته، والرسالة لا تكون إلا بين الملوك لا بين الرعايا.. فالموقّ المعصوم من عَرْض معتقده فكره على ما جاءت به رسل الحقّ، فإن وافق فذلك نعمة من الله.. **الشّهيد:** الشّهيد لنفسه بأنّه لا إله إلا هو، ولخلقه بما جاؤوا به من الخير والشرّ، ليربهم منته بالرحمة والغفران، فهو الذي على الأسرار رقيب ومن الأخيار قريب. اعلم أن الأمر الإلهي منه ما لا يُعصى، ومنه ما يمكن أن يُعصى. أما الذي لا يُعصى هو توجّه الخطاب من غير واسطة إلى عين الممكن بالإيجاد بأن يقول له: كن فيكون، فهذا هو الأمر الذي لا يعصيه المخاطب أصلاً. وأما الأمر الذي يمكن أن يُعصى هو صيغة الأمر لا حقيقة الأمر، وهو الأمر بإتيان فعلٍ أو تركه مع عدم الإرادة بوقوعه، وهو على الحقيقة أمر لفظي صوري لا روح له، فإن روح الأمر الإرادة، وإنما الإنسان المكلف هو محلّ هذا الأمر بتكوين الحقّ فيه.. فالمحقّق يُشاهد تكوين الأشياء في ذاته وفي ذات غيره أعياناً ذاكراً مُسبّحة لله، وإن أطلق عليها اسم المعصية، فإن صاحب الكشف يشهد الفعل مجرداً عن الحكم لعلمه بأنّه ليس لها عين وجوديّة، لأنّ ممسّى المعصية إنما هو التّرك، والتّرك لا شيء ولا عين له، فهو مثل ممسّى العدم، فإن الشّأن محصور في أمر لا يفعل أو نهى لا يُمتثل، ليس غير ذلك شيء، فإذا قيل: أقم الصلاة فلم يفعل، ليس تحت لم يفعل شيء إلا أمر عديم لا وجود له.. ولا بدّ للعبد في كلّ نفس أن يكون في شأن، وذلك الشّأن ليس له فإن الشّأن الظاهر في وجوده هو هويّة الحقّ: (كل يوم هو في شأن)، فيظهر تلك الشؤون، وأعيانها من تلك الشؤون (والله شهيد على ما تعملون).. **الحقّ:** الحقّ بمعنى الموجود، هو الوجود الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لأنّه وجود لا عن عدم ولا يعقّبه العدم، الذي أوجب الحقوق بلا علّة وباين الكلّ بلا عزلة. اعلم أن من نزع الحقّ عن قلبه حجاب العمى، وشاهد حقيقة انقلابه في الصور وتحوّله فيها، علم أن العالم في كلّ نفس في تحوّل وانقلاب عن شؤون الحقّ الذي يحوّل الليل

والنهار، فتحوّل الكلّ لتحوّل وتقلب أموره: (فماذا بعد الحق إلا الضلال) وهي الحيرة، وما بعد الحق شيء سوى الخلق، وبوجودهم ظهر حكم الحيرة لأنه سُمّي خلقاً لاختلاف الأحكام.. (نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق) وهو الشؤون التي كلّ يوم هو فيها أزلاً وأبداً، ولا يزهق إلا ما له عين وجودية إما في الحسّ وإما في الخيال، وكلّ ما زهقت صورته لا يرجع أبداً، لأن الرجوع تكرر ولا تكرر لأعيان الوجود، لعدم نهاية التجليات الحقيقية، والحق ما دمّغه وأذهبه عن حدّ الوجود الظاهر إلا ويقذف مكانه صورة أخرى، فما ذهبت صورة باطلٍ إلا بورود صورة حقّ، فهي من حيث ورودها حقّ ومن حيث ذهوقتها باطل، فهي الدامغة والمدموغة، عند كشف هذا السرّ قال من قال: أنا الحقّ، فإن الوليّ لا ينطق إلا بلسان الحال.. **الوكيل**: الوكيل بمعنى الكافي، الذي وكلّه عباده على مصالحهم، فكفاهم وأغناهم بما فيه نفعهم، ووكّلهم على التصرف في المنافع على حدّ معين، فهي لهم من حيث نيلهم فيها من المنفعة، وهي للحقّ من كونها مُسبّحة بحمد ربّه. اعلم أن الوكالة رتبة إلهية سرّت في مراتب الأكوان سريان الحياة، فكما أن ما في الكون إلا حيّ، كذلك ما في الكون إلا وكيل. فمن وكلّ الحق بقوله وإقراره أصاب الحقّ، ومن جهل وغفل وكلّه الحال، ولسان الحال أنطق من لسان المقال. والوكيل بحكم مُوكّل لا يتصرّف إلا فيما أذن له، ولا يزيد على الحدّ المُفوض إليه، فله الحجة البالغة.. **القويّ**: القويّ بمعنى القادر، هو القويّ بما عليه من العزّ والافتقار بالجمع بين الأضداد. اعلم أن حقيقة آثار هذا الاسم لا يظهر إلا على العبد الجامع، وهو الإنسان الكامل، ولهذا ما سُمع قبل خلق آدم قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، فاختصّ آدم عليه السلام بهذا الذكر، والكمل من ورثته الذين لم يبق صفة من الصفات الإلهية إلا وظهرت في مرآة وجودهم. ولما كان الممكن محلّ ظهور الاقتدار الإلهي جَبَر ضعف إمكانه بقوة الوجود، فوقع الدّعوى والتنازع ممّن وقع، وظهرت آثار المطلوب فيمن ظهرت، فأعاد عليهم الضعف الثاني: (لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً).. **المتين**: المتين بمعنى الشديد، الذي لا يحتاج إلى جُنْدٍ ومدد، ولا يستعين على أفعاله بأحد. اعلم أن المتانة في المعاني كالكتافة في الأجسام، ومن متانة الحقّ أنه عصم اسم الله أن يُسمّى به غيره ملفوظاً أو مرقوماً، حتى لا يُفهم من هذه الكلمة إلا هويّة الحقّ، فلا دليل على الحقّ أدلّ من هذه الكلمة إلا الإنسان الكامل فإنه أدلّ على الله من هذه الكلمة، ولذلك سمّاه الحقّ كلمة، فكلمة الله لا تعلق لها إلا بالإنسان، والكلمة الإنسانية ناطقة بنفسها، فهي أقوى في الدلالة على هويّته، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: إنّ أوليائي الذين إذا رُؤوا ذكر الله اه. وما ظهرت أحكام المتانة إلا في مرآة الإنسان، وهي القوة المتخيّلة التي هي آخر درجات الحسّ، ولذلك إن عالم الخيال أشبه شيء بوجود الحقّ لإحاقه المُحال بالممكن وجمعه بين الضدين، فإن الشخص الواحد قد تكثّر نسبته فيكون أباً وابناً وعبدًا وسيّدًا، وهو لا يتغيّر.. وأعظم ما يظهر حكم هذا الاسم في أهل الكشف، لأن الذي اعتقد في الحقّ بالدليل النظري إذا جاءت له شبهة أثّرت في معتقده، فجعل يبحث على ما يزيل الشبهة أو ما يثبت له ما هو أقوى من عنده، فلو كانت المتانة من صفات معتقده ما أثّرت فيه الشبهة الواردة، فليست المتانة إلا للحقّ المطلق عن تقييد النّظر، وهو الذي يستند إليه العارف المحقّق ولا يدرى ما هو لعلّ قدر المتانة عن طور النّظر والإدراك، كما قال الصديق: العجز عن درك الإدراك إدراك اه، فمتانته جباب فلا يُعرف.. **الوليّ**: الوليّ بمعنى الناصر، هو الذي نصر أوليائه وقهر أعداءه، فالوليّ بحسن رعايته منصور، والعَدُوّ بحُكم شقاوته مهقور.. اعلم أن حكم هذا الاسم في نصر المؤمنين على نوعين: الأول: نصرهم بإخراجهم من ظلمة العدم إلى نور الوجود في العموم. الثاني: إخراجهم من ضيق العلم بهم إلى سعة العلم بالله في الخصوص، وهو خروج العارف من ظلمة الحجاب إلى نور الشّهود، فيشهد ما كان غيباً له. فعلى الأول يكون وجود العبد فرعاً عن أصل وجود الحقّ، وعلى الثاني يكون علم الحقّ فرعاً عن أصل علم العبد، لأن علم العبد به فرع عن علمه بنفسه لقوله صلى الله عليه وسلم: من عرف نفسه عرف ربّه اه، فهو عين الدليل.. وأما نصر الحقّ للمؤمنين في الدنيا لقوله تعالى: (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين)، فإن كان الألف واللام للجنس فمن اتّصف بالإيمان فهو منصور، ومن هنا ينصر المؤمنين بالباطل في أوقات على المؤمنين بالحقّ، لا من حيث أنهم آمنوا بالباطل، ولكن لتحقيق إيمانهم في قوة زعمهم أنهم ما آمنوا به من كونه باطلاً، وإنما آمنوا به لاعتقادهم فيه أنه الحقّ. وههنا سرّ آخر، وهو أن الإيمان إذا قوي في صاحبه بما كان، فله التصر على الأضعف، وكيف والمُشرك مؤمن بوجود الحقّ وإن لم يؤمن بالتوحيد وبعض الرسالة، فهو بوجه ممّن آمن بالحقّ، لكن إيمانه لم يبلغ قوة إيمان المؤمن بالحق من حيث أحديته، وهذا من أسرار تسمية الحقّ أهل الباطل مؤمنين: (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون).. **الحميد**: الحميد بمعنى الحامد، هو الذي يحمّد على يسير الطاعة، ويُجازي بكثير الثواب. وهو الحميد بما هو حامد لنفسه بنفسه إجمالاً، ولبسان كلّ حامدٍ تفصيلاً، وبما هو محمود بكلّ ما هو مُثنيّ عليه، فإن عواقب الثناء تعود إليه. وكلّ اسم فَعِيل من أسماء الحقّ يعمّ اسم الفاعل والمفعول بالدلالة الوضعية، فهو الحامد والمحمود. ولا يطلع على سرّ الحمد إلا من له المقام المحمود، فما خُصّ بعلم الثناء إلا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، كما أنه ما ظهر بعلم الأسماء إلا آدم عليه السلام.. واعلم أن ما في العالم لفظ إلا وفيه ثناء جميل في طور الكشف يشهده أهله، ومرجع ذلك الثناء إلى الله، وإن كان له وجه إلى مذموم فلا بدّ أن يكون له وجه محمود عند أهل الحقّ وإن لم يعثر عليه السامع والقائل، فهو من حيث ما هو مذموم لا مُستند له ولا حكم له، لأن مستند الذمّ العدم، فلا يجد الذمّ من يتعلّق به، فيذهب ويبقى الحمد لله. ثمّ الحامد في حال الحمد: إما أن يقصد الحقّ أو غير الحقّ. فإن حمد الله فقد حمد من هو أهله، وإن حمد غير الحقّ فما يحمّده إلا بما يُشاهد فيه من الصفات الكمالية ونعوت المحاسن، وتلك الصفات عطاء ومنح له من الحضرة الربوبية إما مركوزة في جبلته وإما مُكتسبة في تحقّقه وتخلّقه، وهي مردودة إلى الحقّ، فرجوع عاقبة الثناء إليه سبحانه. وللحمد ثلاث درجات: الأولى: حمد الحامد نفسه، الثانية: حمده غيره، وهذان القسمان يتطرّق إليهما الاحتمال ويحتاج إلى قرينة الحال. الثالثة: حمد لسان الحمد، وهو الذي لا يتطرّق إليه الاحتمال، فإنه عين قيام الصفة بالموصوف، فيكون الحمد عين الحامد والمحمود.. **الفحصى**: الفحصى بمعنى العالم بالمعلومات، الذي بما في الخواطر بصير وبما في السرائر خبير. اعلم أن الإحصاء أخصّ من الإحاطة، لأن الإحاطة عامّة الحكم في الموجود والمعدوم، والإحصاء لا يكون إلا في الموجود. فكلّ مُحصى مُحاط به، وما كلّ مُحاط به مُحصى. فحكم الإحصاء سارٍ في مراتب الوجود حتّى الأنفاس، فحكم هذا الاسم عدّ على العبد أنفاسه وأعماله: (لا يُغادر

صغيرة ولا كبيرة (إلا أحصاها). والإحصاء على نوعين: إحصاء بواسطة، وإحصاء لا يُترك بلا واسطة. فالواسطة هو الملك الحافظ الكاتب لفظ العبد، الذي هو صورة عمله لا روحه، فإذا لفظ العبد ورمى به بنظر الملك إلى من أنطقه بذلك اللفظ وهو الحق فيرى نور المعية قد رمى به القابل، فيأخذه الملك أدباً مع الحق، يحفظه له. وإذا عمل عملاً علم الملك أنه فعل ذلك، ولكن لا يكتب إلا ما يتلفظ به، فالملك شاهد إقرار لا شاهد أعمال، لعدم اطلاعه على ما نواه العبد في العمل.. والإحصاء عين شؤون الحق، ولا نهاية لشؤنه، وإن انتهى حكم الدنيا فإنه يشرّع في شؤون النشأة الآخرة ولا نهاية لها، فالشؤون لا تقبل الفراغ، والإحصاء لا يتناهى.. **المُبدئ**: المُبدئ بمعنى المظهر والمُنشئ، الذي يُبدئ الخلق بالإيجاد. فالمبدئية هي الرتبة الأولى، وهي مرتبة الموجود. والرتبة الثانية هي الرتبة الأخيرة للممكن، فالممكن من حيث وجوده لا يكون له قَدَم في الأولى أبداً، وإنما له الأخرى، والحقّ معه، فالسابق في الوجود من الممكنات واللاحق سواء في الرتبة، فإن الآخرة تشملهم. والمُبدئ هو الذي أظهر الممكنات في مراتبها، ولا يزال المُبدئ مُبدئاً لأنه يحفظ حدود مراتب الوجود بإيجاد أعيانها دائماً. ولهذا الاسم حكم في الأسماء الإلهية كلها، لما للأسماء حكم فيما أوجد اسم المُبدئ.. **المُعبد**: المُعبد عين الفعل من حيث هو خالق، لأنه ليس في العالم شيء يتكرر، وإنما هي أمثال تُحدث وأعيان توجد وخلق يتجدد، فإن الحق إذا فرغ من خلق شيء عاد إلى خلق آخر، لا أنه يُعيد عين ما ذهب، فإنه أوسع من ذلك. وقوله تعالى: (هو الذي يبدأ الخلق ثم يُعيده) يُريد به الفعل لا المخلوق، فإن عين المخلوق ما زالت عين الوجود حتى يُعيده. وما عليه أهل الظاهر من إعادة الأجسام والنفوس في دار الآخرة، ليس ذلك إعادة عند أهل الكشف، وإنما هو انتقال من موطن الدنيا إلى البرزخ ومن البرزخ إلى المحشر ومن المحشر إلى الجنة أو إلى النار، فالحق لا يزال يخلق ويعود إلى الخلق، فهو المُبدئ المُعبد، المُبدئ لكل شيء والمُعبد لشأئه.. **المُحيي**: المُحيي بالوجود كلّ عين ثابتة لها حكم قبول الإيجاد. اعلم أن سر الحياة الإلهية سرى في الموجودات فحييت بحياة الحق، فمناها ما ظهرت حياتها لأبصار الناظرين، ومنها ما لم يظهر في الدنيا لأبصار العامة إلا للأنبياء وبعض الأولياء الذين كشف لهم عن سريان الحياة في كلّ شيء، ولشمول هذا السرّين نطقت كلّها مُسبحة بالتشاء على موجدّها، ولا يُسبّح إلا حي، ولكن وقعت الدّعوة فيها حتى زعم كلّ حي أن حياته له، فلما فرغ رُفع عن قلبه حجاب الغفلة والجهل، شاهد الأمر على خلاف ما اعتقد، فعلم أن حياة الكلّ فيض من حياة الحقّ وهو الحقّ، وهو العليّ الكبير عن الحلول والمحلّ، ولكن نسب وأضافات كما قال عن نفسه تعالى: كنت سمعه وبصره، فكذلك الحياة والعلم نسب للأعيان.. **المُميّت**: الذي يُميت الأعيان بالانتقال من نشأة الدنيا إلى البرزخ ومنها إلى دار الآخرة، فإن الموت عند أهل الشّهود ليس إزالة الحياة في نفس الأمر كما يتوهم المحجوبون، فالموت عبارة عن انتقال العين من موطن الدنيا إلى موطن الآخرة، وعزل والي الروح عن هذه المدينة الجسمانية وتولّيته والياً آخر من العالم الذي انتقل إليه، لأنه لا يمكن أن تبقى المدينة بلا والٍ يحفظ مصالحها. والميّت عند نفسه حيّ وإن انعدم تصرّفه بالقول والحركة، فإنه مُتصرّف بالحال في الأحياء، وهو قيامهم بتجهيزه وتدفينه. وإنما الميّت الحقيقي من لم يصحبه شهود حياة الحقّ وسريان فيضه، فينسب الحياة إلى نفسه، فإن الحقّ قد مات في حقّ هذا المحجوب.. **الحيّ**: لتحقيق ما تُنسب إليه ممّا لا يتّصف به إلا الحيّ. اعلم أن الحياة للحيّ القديم كنور الشمس للشمس، يتنوّر بنورها كل من قابلها، كذلك الحيّ بذاته يحيى به كلّ من يراه، وما يغيب عنه شيء.. فالأعيان الثابتة حية في حال ثبوتها، ولولا حياتها ما سمعت قول كُن بالكلام الذي يليق بحاله.. فالعارف لا يزال في حياته الطيبة بهذا الشهود، وهو أعظم نعيم أهل الكشف وألذّ العيش، وإن ظهر على ظواهرهم آثار الألام العاديّة فلا يُباقي ذلك طيب حياتهم ولذة عيشهم، فإن الألام الجسمانية لا تُقابل النعم الروحانيّة، بل تُستهلك عند سطوتها لقوّة غلبة المعنى على الصورة.. وحكم البلاء في نفس الوليّ بخلاف ما يتوهم هذا المحجوب، فإن صورة ذلك صورة بلاء، والمعنى عافية ونعمة لا يعقلها إلا أهلها.. **القيوم**: القِيوم لقيامه على كل نفس بما كسبت. اعلم أن طائفة من أرباب الطريقة منعت من التخلّق بالقيومية، وقالت أنها من خصائص الحقّ. وعند أهل الكشف هذه الصفة أحقّ بالتخلّق والاتّصاف، لشمول سريانه، وقيام الحقائق الكونية وظهور الأسماء الإلهية بها. ولما كانت القيومية من صفات الحيّ لذاته ونُعوته، استصحب القِيوم الحيّ حيث كان الحيّ، فكما أن كلّ شيء حيّ فكذلك كل شيء قائم بسريان القيومية، وقد ثبتت الحياة لكل شيء من سريان القيومية. فسرت أحكام القيومية وآثارها في الحقائق المعنوية ومراتب الشؤون الغيبية وبساط الأرواح النورية وتجليات الأسماء الإلهية أولاً، وفي النفوس والأنفاس الإنسانية الكمالية الجمعيّة الإحاطيّة ثانياً، وفي حقائق الحروف الرقمية واللفظيّة والذهنيّة الدالة على الحقائق المعنوية ثالثاً. فلولا سريانها في الحقائق العلوية المعنوية ما خرجت الأعيان الوجودية من مكامن الثبوت، ولولا آثارها في الأنفاس ما ظهرت صور الحروف البسيطة، ولولا حكم التأليف للحروف المُشيرة الدالة لما كان للكلمات الوجوديّة ظهور.. **الواجد**: لما طلب، مشتقّ من الوُجد، ومعناه الغنيّ الذي استغنى عن الكلّ ولا يستغني عنه الكلّ، فلا يفوته هارب ولا يلحقه طالب. اعلم أن ظهور آثار هذا الاسم يغلب في الخصوص، وذلك أنه تعالى كما يجد نفوذ أمره وبلوغ حكمه في كل شيء، وكذلك العارفون يجدونه ويرونه في كل شيء مع أحديّة عين الوجود بلا تميّز.. وليس عين من أعيان النّسب الذي عبّر عنه الشارع بالأسماء إلا وله معنى ليس للآخر، وذلك المعنى منسوب إلى ذات الحقّ، وهو المسمّى صفة عند أهل الكلام، ونسبة عند المحقّقين من أهل التصوف، والنّسب متميّزة بعضها عن بعض، والذات والعين لا يتكثّر بها، فإن الشّيء لا يتكثّر إلا بالأعيان الوجودية، لا بأحكام الإضافات والنّسب.. **الواحد**: الذي لا ينقسم من حيث ألوهيته، ليس لوجوده أمد ولا يجري عليه حكم أحد. اعلم أن في مضمون هذا الاسم رجاء للعموم وفتحاً للخصوص، وهو خطابي للكلّ بقوله: (والهكم إله واحد لا إله إلا هو)، ومن عبد غيره قال: (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى)، ولهذا ذكر الحق أنهم يتبرّأون منهم، وما أخذوا إلا من كونهم أنهم فعلوا ذلك من عند أنفسهم لأنهم جهلوا قدر الحق سبحانه وتعالى، وانظر إلى قوله تعالى: (فأينما تولّوا فثمّ وجه الله)، ومع هذا لو تولّى العبد في صلاته إلى غير الكعبة مع علمه بالجهة لم تُقبل صلاته، لأن الله تعالى شرع له استقبال الكعبة في حالة الصلاة خاصة.. ومن خصائص الكون أنه يقبل الأضداد من حيث أحديّة عينه، وهي أحكام أعيان الممكنات في العالم الذي يُظهر الأسماء الإلهية المتضادة بظهورها. ومن أهل الشّهود: من يرى

كثرة الأحكام بظهور كثرة الأسماء، ومنهم: من يرى كثرة الأسماء لظهور كثرة الأحكام في أحدية عين الحق. فاعلم أن الله تعالى واحد في كل شرع عيناً، لكن لما كثرت أدلته العقلية تكثرت العقائد باختلافها فيه، وكلها حقّ ومدلول الكلّ صدق، وكذلك تختلف مشارب أتواق أرباب القلوب وأهل الكشف لكثرة اختلاف التجليات الصورية والمعنوية والطبيعية والروحانية والنورانية مع أحدية العين. ولما كان الأمر على هذا النمط فلا يمكن للمحقق أن يُخطئ قائلاً من أهل النظر أو الشهود، وإنما الخطأ في إثبات الشريك، والمُشرك قائل بما ليس له وجود، والشريك عدم ولذلك لا يغفره الحق، لأن الغفر ستر ولا يستر إلا من له وجود، فأَيُّ شيء يُستر فإنه لا عين هناك حتى تتعلّق له المغفرة. واعلم أن الأحد اسم لفرد لا يُشاركه شيء في ذاته، والواحد اسم لفرد لا يُشاركه شيء في صفاته. فوحدة الحقّ ليس بتوحيد مُوحّد ولا بتوحيده لنفسه، فتكون أحديته مجعولة، لكنّه تعالى واحد بنفسه لنفسه، وأحديته ذاتية وهو تفرّده بالرتبة الإلهية وحده لا شريك له.. **الصمد**: هو السند الذي يلجأ ويُقصد إليه في الحوائج والنوائب، فصمدية الحق من حيث أنه: (وإن من شيء إلا عندنا خزائنه) والخزائن غير متناهية، لكن أقسام كليّاتها ترجع إلى العلوية والسفلية والغيبية والشهادية والثبوتية والوجودية، وكلها عند الحق، ومفاتيحها بيده يفتحها لمن يشاء إذا شاء بما شاء، واختصّت المختزنات الثبوتية والأعيان الوجودية بالافتقار، فإن الحقائق الثبوتية تقتضي الخروج من تلك الخزائن إلى الوجود لرُجحان قبول الوجود في ذاتها، وكذلك ألقى الافتقار في الموجود منها.. وأما الخزائن الوجودية فإنما هي أعيان الممكنات، وكل خزانة من الخزائن الوجودية مخصوصة بما لا يوجد في غيرها من الخزائن، ولذلك افتقر بعضها إلى بعض.. فالكون كلّ خزائن بعضها لبعض، ومخزون كلّ من وجهه، والمخزون لا يزال في الانتقال من خزانة إلى خزانة، وكلها عند الله وبيده، فهو الصمد الذي يُقصد إليه في الأمور ويلجأ إليه في نوائب الدهور. ولما كانت الكيفيات والافتقار موزعة على أفراد أشخاص مراتب الوجود، فكل عين من أعيان الوجود حظّ من الصمدية فيما لا يظهر إلا به، ولذلك نُهيئ أن نصمد في صلاتنا إلى السرة صمداً، فهو إشارة إلى الغيرة الإلهية، وأنه لا ينبغي للعبد أن يُصمد صمداً إلا الصمد المطلق عزّ سلطانه.. **القادر المُقتدر**: القادر بِنُفوذ الاقتدار في القوابل، الذي يُريد فيها ظهور الاقتدار له لا غير، والمُقتدر بما عملت أيدينا. **فالاقتدار له والعمل يظهر من أيدينا**، فكلّ يد عاملة فهي بالحق من حيث اقتدارها بالحق. اعلم أن لاسم القادر آثاراً خفية في إعطاء الوجود للممكنات عند قوله للممكن: كُنْ، فسارع الممكن عن اقتدار إلهي إلى التكوين، فكان وظهر منه الامتثال في أول تكوينه، وهو روح الطاعة، فكانت الطاعة ذاتية له وهي الأصل، والمعصية عارضة فيه، كما أن الرحمة والغضب نسبتان من النسب الإلهية ولكن السبق للرحمة، والنهاية في الحركة الدورية هو الرجوع إلى البداية، ولذلك كان للخاتمة حكم السابقة.. واعلم أن القدرة لا يتعلّق بغير المقدور، فعدم القدرة على غير المقدور لا يُسمّى عجزاً، فإن العجز عبارة عن عدم القدرة عما من شأنه أن يكون مقدوراً، وهذه لطيفة ذوقية مشيرة إلى سرّ من أسرار القدرة لا ينكشف إلا لأهل المعرفة، فهذا حكم القادر. وأما المُقتدر فله حكم آخر، وهو قوله تعالى: (ألا له الخلق) وهو كل ما يوجد بسبب أو عند سبب، (والأمر) وهو كل ما يوجد من غير سبب. فالحق قادر من حيث الأمر، مُقتدر من حيث الحقّ والأمر.. **المُقدّم والمؤخّر**: المُقدّم بعض الأفعال على بعض، والمؤخّر بعضها عن بعض. فقدم الأحياء بخدمته، وعصمهم عن معصيته. وهو المُقدّم من شاء على من شاء، والمؤخّر من شاء عمّن شاء. اعلم أن للموجود مرتبتين: رتبة الفعل والتأثير، ورتبة القبول. فللممكنات الرتبة الثانية وهي القبول، وأعيان مراتب الكون بالنسبة إلى الإيجاد، ونسبة الإيجاد إليها على السوية. فإذا تقدّم بعض الممكنات إلى بعض مع التسوية في النسبة، فذلك لرُجحان أمر فيه يقتضي بُروزه بها على غيره، كالنبوة والولاية والأمارّة، فإنه ما من إنسان إلا وهو قابل لها، فيقدّم الحق من شاء فيها بخصوصية يعلمها الحق منه، فيتأخّر الباقيون في ذلك الزمان. هذا التقديم والتأخير إما أن يكون في حضرة الثبوت بحسب كمال استعدادات الأعيان الثابتة وتُقصانها في قبول آثار التجليات الجمالية والجلالية، بخصوصياتها وقابليّاتها وتأثيرات التجليات اللطيفية والقهرية.. وأما التقديم والتأخير في حضرة الوجود فهما مرتبتان للخالص والمُخلص، فالخالص من لم يتغيّر عما كان عليه من طهارة الفطرة، فهو الخالص لنفسه، ما ملكه أحد من النفس والشيطان، وهو الدّين الخالص، ما خالطه شوب أصلاً، ولا يشقى صاحب هذا العهد لأنه لا يشقى إلا الجاحد والمُكايد في استخلاص الدّين، وهو المُخلص الذي أمر باستخلاص عهده عن شوائب تصرّفات النفس والشيطان، وهو صاحب الرتبة الثانية من السعادة، والرتبة الأولى لصاحب الدّين الخالص، وهم الذين يغبطهم الأنبياء يوم الجمع وإن كانوا مجهولين في الدنيا، وهم المُستمدّون من حضرة اسم المُقدّم، والمُخلصون من اسم المؤخّر.. **الأول والآخر**: الأول بالوجوب وابتدائه بالإحسان، والآخر برجوع الأمر إليه وتفضيله بالغفران. فللحقّ الأوليّة من حيث أنه الموجد لكلّ شيء، وله الأخيرة من حيث رجوع الأمر كلّ إليه، وظهور مراتب الأسماء الإلهية كلها فيما بين الأوليّة والأخيرة، فهذا من حيث إطلاق حكم الوجود. فأما من حيث الرتبة، إذا كان الحقّ الأول كان الإنسان الآخر، فإنه في آخر درجات مراتب الوجود، وهو الآخر أيضاً برجوع أمر العوالم إليه لظهور نظامها وعماراتها بوجوده، ولذلك إذا رحل عنها زالت أمور الدنيا وانتقل الأمر إلى دار الآخرة بانتقاله، ليكون الأمر حيث ما كان المقصود. ولذلك قام الحقّ بالإحاطة بحفظه من ورائه لنأى يلحق به العدم، فقال تعالى: (والله من ورائهم محيط) وهو الأوليّة لصُدوره منه، وترصّده في الغاية: (وإن إلى ربك المنتهى) فالحق وراء العبد كما هو أمامه، ولو لم يكن كذلك لكان انتهاءه إلى العدم.. ولما كان أمر الوجود دورياً كان الآخر عين الأول، ولا تزال أعيان مراتب الكون سائحات في فلك الوجود، ولا يزال وجه السائر في منازل الشهود إلى اسم الأول وظهّر إلى اسم الآخر، ولذلك يُقال لمن عدم النور في موطن الآخرة: (ارجعوا وراكم فالتمسوا نوراً) لكون الحق من ورائهم وهو النور، فلو أمكن لهم الرجوع إلى الورا – وهي الدنيا – لوجدوا الآن الحياة الدنيا محلّ اكتساب أنوار المعارف، ولكن حالّ بينهم وبين الحياة الدنيا سور المنع، فلا بدّ من رجوع الآخر إلى الأول.. **الظاهر والباطن**: الظاهر لنفسه فما زال ظاهراً، والباطن عن خلقه فلم يزل باطناً، فهو الظاهر بالكفاية والباطن بالغاية. اعلم أن لأهل العناية في الكشف مرتبتين، فأحدهما أعلى من الثاني: المرتبة الأولى: فكمال يكون له به، وهو السابق. المرتبة الثانية: وعارف يكون له بنفسه، وهو المُقتصد المحقّق بحقائق العبودية، المُتصّف بجميع الأحوال من الفناء والبقاء والمحو والإثبات

والغيبية والحضور والفرق والجمع، والمُنْقَلَب في الأطوار والمقامات من التوَكَّل والزَّهْد والورع والمحبة والمعرفة والصبر والشكر والرضا والتسليم وغيره، وذلك أن نفسه قابل للتغيير لما يقتضي حقيقة الوسط من تأثير أحوال الطرفين. والمقتصد برزخ بين كمال ونقصان، وهو المُكَلَّف الحقيقي، دخل كل مقام ما دعاه الحق إليه - على لسان الشارع - ذوقاً وحالاً، اعتقاداً وعلماً، فإن عامة علماء الرِّسوم يعلمون هذه الأمور ولا قدّم لهم فيها. فمثل هذا العارف إذا تجلّى له الحق من اسم الظاهر لم يثبت لظهوره، لأنه قائم بالحقوق بنفسه، والمحدث إن ظهر له القديم يحو أثره، ولم يثبت لظهور الحق إلا من كان الحق بصره. ألا ترى حال الكليم عليه السلام لما كان الحق سمعه ثبت لسماع كلام الحق، فلما وقع التجلّي - ولم يكن بصره - صَعَق، وما ظهر الرؤية له ولا للجبل، ولذلك وقع الصَّعَق والاندكاك، ولو ظهر ما وقع ذلك لأنه الوجود، والوجود كله خير، والخير لا يأتي إلا بالخير، والوجود لا يعطي إلا الوجود. وأما الكامل فهو له به لا بنفسه، فله الثبات في كل موطن والشهود في كل مشهد ومظهر بالقوة الإلهية السارية في ذاته، فلا يبقى حال ولا مقام إلا ويظهر به ويتصرّف فيه، فهو مالك الأحوال والمقامات، يكون الحق سمعه وبصره وجميع قواه.. والمقتصد يُنكر على الكامل لما يقتضي جماله من العبوديّة المحضة، ولا يُنكر الكامل عليه لاستشراقه على المقامات بوجوده الحقاني، فإن الكامل يتصرّف بالحق في الحق للحق، والعارف يتصرّف بالحق في الخلق للحق وله خرق العوائد. فالمقتصد صاحب كرامة، وهو معلوم عند الحق والخلق، ويتطرّق إليه المكر والاستدراج. والكامل صاحب منزلة معلومة عند الحق ومجهولة عند الخلق، لا يتطرّق إليه المكر لأنه على بيّنة من ربه.. واعلم أن نسبة الصعود والهبوط على السواء في ظاهريّة الحق، وعدم تحيّر الذات المتعالية وبراءة ساحة الهويّة عن التقييد والإطلاق، والصعود والهبوط نعت، فلا صعود في ظهور الحق ولا هبوط من حيث غيب هويّته في الدائرة الوجودية، والصاعد في الدائرة عين الهابط.. فهو الظاهر بنفسه لنفسه، المظهر لغيره، ولكمال ظهوره وجلالة بروزه أورتت شدة ظهوره خفاه، فسبحان من احتجب بإشراق نوره، واختفى عن العقول والأبصار بشدة ظهوره. وأما سرّ بطن الحق من اسم الباطن، فهو أن تعلم أن رؤية الشيء يقتضي العلم به، وهو علم الرائي أنه رأى شيئاً ما وأحاط علماً بما رآه، وعند أهل الحق لا ينضبط رؤية الحق، وما لا ينضبط لا يُقال فيه أنه يرى أو يعلم. وتتنوّع الصور على المكاشف أيضاً في تجلّيات المشاهد مع أحديّة العين في نفس الأمر، فما رآه إلا من رأى أنه ما رآه ولا يعلمه إلا من علم أنه ما علم.. فالحجب الإلهي أبداً منسدة بينه وبين خلقه، ولو رُفعت لاحتُرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره من خلقه. والحجب إن كانت غير مخلوقة فلا حجاب ولا احتجاب، وإن كانت مخلوقة فكيف لا تُحرّقه السّباحات؟ فالحقّ فيه أنها أسرار أخفاها الله عن خلقه، سمّى ذلك الإخفاء حجاباً، فالنورية منها ما حجب به من الأمور الطبيعية والرسمية، وليس الإحراق إلا اندراج النور الأدنى في الأعلى، كاندراج أنوار الكواكب تحت شعاع الشمس. وفي هذا المشهد ظهر الشطح عمّن ظهر.. والبطون الذي وصف به نفسه إنما هو في حقّ المُمكن، فالممكنات باطن الخلق والخلق ظاهرة، لأنه من بطون الحقّ ظهر الكون، وبما ظهر استتر، وفيما بطن ظهر، فالظهور عين البطون، كما أن الآخر عين الأول.. **الوالي المتعالي**: الوالي الحاكم الذي حكم فعّذل وأعطى فأفضل، قدّم من شاء بفضلته وآخر من شاء بعذله، المُتعالى على من أراد غلّوا في الأرض وادّعى ما ليس له، فالمتعالي من العليّ كالمتمكّن من الكبير. اعلم أن الوالي هو الإمام الحاكم المنصوب للولاية، ولهذا المنصب مراتب غير متناهية: فأعلاها الإمامة الكبرى والولاية العظمى لمن (بيده ملكوت كلّ شيء)، وأدناها ولاية العبد على رعايا جوارحه وقواه، وبينهما درجات غير محصورة. فملك كلّ والٍ يتّسع ويضيق بحسب ما يقتضي حاله، والسعيد المُسدّد من الأئمة والؤالا من راقب أحوال مملكته مع الأنفاس، وعرف قدر ما ولّاه الله عليه، وسارع لأداء حقوق الرعايا بالعدل والإحسان. فإن شغله عن ذلك التمتّع بالذات ونيل الشهوات فقد عزل نفسه بفعله، وحرمه الحقّ عن مرتبة الولاية والسيادة، ونزل به الخيبة والعذاب والحسرة والدّامة حيث لم ينفعه. فما من إنسان إلا وله مرتبة المملوكية من وجه ومرتبة المالكية من وجه: (ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً).. وأكمل مراتب الولاية في هذا النوع الإنساني من والي بين الأسماء الإلهية بالتخلّق والاتّصاف على طريقة أهل الحق، بمحافظته الحدود والأداب عند شهود أحكامها وجود آثارها، بتزكية النفس وتصفية القلب وتجليّة الرّوح في تصارييف شؤونها وظهور نتائجها وبروز كمالاتها.. ولما كان الغلّ والتكبر والرّهو والفخر من لوازم هذه المرتبة، وهذه الصفات من الداء العضال، أنزل الحق لهذا الداء دواءً شافياً وهو أمره بالسجود للكبعية، فمن داوم منهم شرب هذا الدواء مع الاحتماء برئ من علّته، وعلم أن زمام أمره بيد الوالي الحكيم الذي يفعل ما يُريده المُحسن، فهو البرّ بإحسانه ونعمه وآلائه التي أنعم بها على خلقه لافتقارهم إلى ذلك.. والإحسان أيضاً هو الحضور مع الحق، وهو أبزّ البرّ لقوله صلى الله عليه وسلم: الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه اه، وهو الحضور، فالإحسان روح الأعمال، ولا حياة للعمل إلا بالحضور، ولها دوام البقاء إذا أكساها صاحبها خلّة الحضور.. واعلم أن صورة الحضور الإحسانية تتنوّع بتنوّع المواطن، والاعتقادات والأحوال من المواطن، فكلّ عبد حال ولكلّ حال موطن بحسب حاله، يقول في الحقّ ما يجده في عقله، وبحسب ذلك الحال يتجلّى له الحقّ في صورة اعتقاده، والحق وراء ذلك، فيُنكر تارة ويعرف تارة، ولا يتخلّص من حجاب الأفكار إلا المُحسن الكامل الذي عمّ شهوده في المشاهد ودأّم حضوره في المواقف والمظاهر.. **التّواب**: التّواب العائد على عبده ببرّه، الذي قابِل الدّعاء بالعطاء والاعتذار بالاغتفار والتّوبة بالمغفرة. اعلم أن من عموم رحمة الحق بعباده، أنه تعالى يقبل التّوبة والطاعات لا المعاصي، وذلك لأن المقبول مشهود، ولا يشهد الحق من عباده إلا ما هو حسن مقبول عنده. فالحسن المقبول من الأعمال في ديوان الحق، والسيئات في ديوان الملائكة، فإن الحقّ طيّب لا يقبل إلا طيباً، ولا بد لكلّ عبد أن يكون على خلُق من مكارم الأخلاق وهو الأمر الطيّب المقبول، وهو الشّفيع لصاحبه عند الله بعد استيفاء المحاسبة في ديوان الملائكة، فإذا وقع فراغ الملك بما اقتضاه العبد ورفع أمره إلى الحق يجد العبد في رجوعه إلى الحقّ شفيعاً، وهو الخلق الكريم الذي كان عليه، لأن التّواب حاجب على باب الكريم، يُجازي على السيئة الحسنة، وفضل الله أوسع من أن يقيده المُقيّد، ولا يعظم الفضل الإلهي إلا في المذنبين وأهل الإساءة، فإن المحسنين ما عليهم من سبيل.. **المنتقم**: المنتقم ممّن عصاه، مُطهراً له من ذلك إما في الدنيا بإقامة الحدود

والأسقام والألام، وإما في الآخرة بما شاء. اعلم أنه لما كانت النسب التي بين الحق والعالم من اسم الرحمن، وهي التي بنفسها وسعت كل شيء وأوجدته منه، والانتقام من الأشياء الذي وسعته الرحمة، فكان **المنتقم قطعة من الرحمة**، ولا يوجد المنتقم أبداً خالياً من الرحمة من وجه – فإن كل من غضب من الممكنات وانتقم فإنه رحم نفسه بذلك الانتقام، وحصل لنفسه شفاء بذلك مما يجد من ألم الغضب – فكل منتقم راحم من وجه مرحوم من وجه. وكذلك الأسماء الإلهية تتقابل في حق الممكن، وأسماء الفضل تتراجع على أسماء الانتقام والعدل قوة وعدداً، **والتقابل بين الأسماء في ميدان الرحمة التي وسعت كل شيء.. العفو: العفو** الذي أزال عن النفوس ظلم الذلات برحمته، وعن القلوب صدمة الغفلات بكرامته. اعلم أن حكم هذا الاسم سرى في القليل والكثير، وجمع بين الضدين في الحكم، ومع ذلك لا يسري حكمه إلا في أصحاب الهمم العالية، فإن الله عز وجل أباح لعبده أن يجازي المسيء بمثل إساءته بقوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها)، فصاحب السيئة مأثوم، والسيئة الجزائية أيضاً مثلها بالنص من أنها تسوء بالمجازي بها كالفصاص، فأبى العارف لعلو همته أن يكون محلاً للاتصاف بما يُسميه الحق سيئة، فاختار العفو على الجزاء بالمثل.. فلو علم الناس ما في العفو ما جازى أحد من أساء إليه، ولكن الحجب على أعين البصائر مسدولة فلا يسكن إلا بحصول الأغراض بالمؤاخذه واستعجال التشقي.. **الرؤوف: الرؤوف** من الرأفة وهو ضرب من الشفقة، وهو التعطف على المذنبين بالتوبة وعلى المقربين بالعصمة. والرأفة من المقلوب، وهو التنام الخزق وإصلاحه، فرأفة الحق التنام الرحمة السابقة والرحمة الخاتمة.. وحكم هذا الاسم أيضاً في الخصوص، ولذلك وصف الحق نبيه بأنه: (حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم)، وما قيد الإيمان إلا لكونه رحمة للعالمين.. **المقسط: المقسط** العادل، الذي لا حيف في حكمه ولا خوف على أوليائه. اعلم أن الحق من هذا الاسم أعطى كل شيء خلقه، فجعل العلو للعالي والسفل للسافل والجمع للجامع المجموع. فالطيب لا يزال يعلو بخاصيته واستعداده، ولا يطلب الحق إلا من العلو، وليس للعلو نهاية إلا الحق سبحانه وتعالى. والخبيث يهوي بخاصيته، لا يطلب المقصود إلا من هذه الجهة، حتى ينتهي أمره إلى الحق. والعارف يطلبه في الإحاطة بجميع الجهات، لأنه بكل شيء محيط، والجهات ما ظهرت إلا بوجوده، فله الظهور في كل صورة، فالأكمل من لم تحكم عليه جهة، ودونه من حكمت عليه جهة الغلو، والهاوي دونهما، والمقسط يقسطه وعدله يتجلى لكل منهم في مرتبته بحسب حاله وعقده (والله يرجع الأمر كله).. **الجامع: الجامع** بوجوده، وكل موجود فيه، الذي يجمع همم العارفين على ما يكشفهم به من إفضاله. اعلم لهذا الاسم دوام الجمعية، وما لها حكم إلا الجمع، ومن حكم هذا الاسم أنه جمع أفراد مراتب الأكوان على التسييح بحمده، ولولا سلطان الجمع ما ظهر كثرة أحكام الأسماء والصفات: (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك) وهو الواحد والإثنان (ولا أكثر) وهو ما لا يتناهى (إلا هو معهم) بحكم المعية. فالجامع لأحدية الكثرة، فلا بد من الجمع في الأحد، ولا بد من الأحد في الجمع، فالجمع عين الوجود.. **الغني المغني: الغني** عن العالمين بهم، ولا يستغناؤه عن طاعة المطيعين، المغني بمعنى الكافي الذي أغنى من شاء بفضل. اعلم أن الغناء على نوعين: غناء الحق، وغناء الخلق. وأول درجة الغنى في المرتبة الخلقية القناعة والاكتفاء بالموجود. وليس الغناء ما يتوهمه أهل الحجاب من كثرة المال مع طلب الزيادة، فإنه محكوم الفقر، وكم من حريص عنده من المال ما يفي بعمره وأولاده، وهو من شدة الحرص والحاجة يرد موارد الهلاك في طلب الزيادة. وذلك لأن الإنسان إنما خلق فقيراً بالذات، لما يقتضي المرتبة الإمكانية، ولهذا قال من قال: **الإنسان لا يكون وجباً عند الله**، لأن الافتقار هو عين الذلة، والدليل لا يكون وجباً، هذا حكم إنسان الحيوان. وأما للكمال من هذا النوع وجهان: الأول: وجه الافتقار بالحق إلى الحق. الثاني: وجه الغنى إلى الكون. فافتقاره إلى الحق هو غناء به، ولا يفخر إلا بوصوله إلى هذا الغناء. فافتقار العارف عين افتخاره، فإنه حاز المقام الأرفع لشهوده سريان الهوية الإلهية في أعيان مراتب العالم.. فالعارف المستغني بالحق أغنى الأغنياء، مع أنه يحزن ويحرص على طلب مئونة من كلف به، فإن ذلك من آداب الكمال لقوة معرفتهم بحدود الله، والكمال من لا يطفى نور معرفته نور ورعه. وأما غناء الحق عن العالمين من حيث ذاته المقدسة، ودوام إطلاقه الحقيقي لا يظهر إلا بهم، لأن كونه غنياً إنما هو غناء عنهم، فإن لم يكن العالمون هناك فعن من، فلا بد منهم لثبوت الغناء نعتاً له.. **المعطي: المعطي** (الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى). اعلم أن العطاء الإلهي في أهل التحقيق على نوعين: امتنان وواجب. فعطاء الامتنان خلعة الوجود، فإنه تعالى بكمال جوده وعموم رحمته أنعم على أعيان العالم بمقتضى الجود، وأكسأهم كسوة الوجود. وأما عطاء الوجوب خص بها قوم منعتون بقوله: (فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة) في موطن الجزاء. ثم يعم عطاء الامتنان – وهي الرحمة التي وسعت كل شيء – بأنعام يليق بأهل المواطن وأمزجة أهل الدرجات والتركات، فلأهل كل دار نعيم من العطاء الإلهي، فعم العطاء للكل مع اختلاف المشارب والأنواق. فما في الكون عين إلا ويشمله العطاء، بل هو عين العطاء، انتظمت أمور العالم، وبالعالم ظهرت أحكام العطايا، فأوله تكوين وآخره تميم، ولا نهاية للتكوين.. **المانع: المانع** الذي منعه عدل وعطاؤه فضل. اعلم أن حكم هذا الاسم في حضرة الإمكان، فإن المنع إنما هو عين الممكن، لعدم قبوله ما لا يقتضي استعداده وخاصيته. فإن أبواب المواهب الإلهية مفتوحة وفيض الوجود دائم، فمن تنعم فما حصل له التمتع إلا بقباليته وخصوصيته، ومن تألم فلا يلومن إلا نفسه. وإن وصف الحق نفسه بالمسك بقوله: (وما يُمسك فلا مرسَل له من بعده)، فذلك عين العطاء من وجه الحكمة.. فهو المانع في عين العطاء، والمُعطي في عين المنع.. **الضار: الضار** بما لا يُوافق الغرض، الذي يضر من يشاء بالخذلان وبيتلي من يشاء بالجُرمان. اعلم أن لأسرار هذا الاسم دقة لاشتغال حكمها على الحضرتين، واشتراكها بين الحق والخلق، لكون الإنسان محل النزاع دون سائر الأنواع، ولذلك لم يظهر دعوى الربوبية إلا من هذا النوع. فأول ضرر هذا الاسم كان لنفسه بإيجاد هذا النوع المُنازع، لدعواه رتبة الفاعلية.. وما أوجد الحق هذا المُنازع إلا لظهور الكنز المخفي، وهو أن يظهر بجميع أسمائه وصفاته في مراة قابلية العبد وهو عين النفع، فهو الضار في عين النفع.. **النافع: النافع** بما يُوافق الغرض، الذي ينفع من يشاء بما يشاء من عين الفضل. اعلم أن ظهور حكم هذا الاسم قد يكون بمجرد إزالة ما ينافي الغرض، وقد يكون بوصول الطالب إلى مطلوبه، وقد يعم الأمرين. وأكثر ما يظهر آثار حكمها في الاتباع، وهو قبول

العطاء الإلهي من أيدي الرسل. فإن العطاء إما أن يكون بواسطة الرسل، وإما أن يكون من غير واسطة. فالأخذ من هذا النوع الأخير من العطاء على خطر، يحتاج إلى ميزان صحيح وهو ما شرع الحق على ألسنة الرسل، فإن الله تعالى مكرراً في عباده لا يشعر به كل واحد، وليس للرسل صفة المكر لأنهم بُعثوا مُبَيِّنِينَ هادين إلى طريق السعادة. فالقبول من الرسل على الإطلاق مع تقييد رُتبته، ومن الحق على التقييد مع إطلاقه، فعمّ التقييد والإطلاق في الجانبين. **فالأخذ من الرسل أنفع للعبد وأحصل لسعادته،** فالرسل مظاهر هذا الاسم. ثم اعلم أن حكم هذا الاسم لا يتعلق إلا بالمعدي، فإن النفع عبارة عن حصول الغرض.. **النور:** النور هو الظاهر بنفسه، المظهر لغيره، وهو الذي نور قلوب أوليائه بالمعرفة ونور الأرض بنور أوليائه فيها. اعلم أن درجات الأنوار كثيرة: منها ما عنده الإدراك، ومنها ما به الإدراك، ومنها ما يدرك به، ومنها ما لا يدرك في نفسه لسطوتها كالشمس. فإذا كان لنور من الأنوار المحسوسة الذي هو أحسن أقسام الأنوار مثل هذه السطوة والغلبة على الإدراك، فما ظنك بكبرياء النور الأعظم المطلق عن التقييد والإطلاق. ولولا احتجابه بحجاب الكبرياء والجلال لأحرقت سبحات وجهه كل من أدركه، وما في الحجب المذكورة في الخبر الوارد حجاب النور غير الواحد، وما بقي فهي حجب ظلمانية، ولذلك أفرد الحق النور وأجمع الظلمات. ولما كان أعلى الحجب وأعظمها حجاب النور، والحق هو النور، وهو المحتجب فيه به، فبنفسه احتجب، وهو عين الحجاب على العبد. ولما كان النور ما يظهر بنفسه ويظهر به غيره، وليس شيء أظهر للعبد من وجوده، فهو عين نوره، قال تعالى: (وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس) ولا يمشي إلا برجله وهو من وجوده، وهو عين الهويّة من حيث سريان نور الوجود من سماء الجود، فما مشى إلا برّبه. والحق هو الذي أزال بنوره ظلمة الحوادث، وعين الممكنات لم تزل في ظلمة الثبوت ما لها وجود من نفسه، وما ظهر منها في الوجود إنما هو بحكم قابليّته في مرآة الوجود. فمن ظهر حكمه من الممكنات في مرآة الوجود علم ولحق باحتجاب النور، ومن بقي في شينيّة ثبوتها لا يعلم حتّى يكلم بظهور حكمها. يتفاوت ذلك بحسب تفاوت درجات الأنوار المحسوسة كالشمس والقمر والسراج والنجم، والمعقولة كنور البصر والعقل والعلم والكشف. ومفتاح الكلّ إنما هو نوران: العقل والشرع.. **الهادي:** الهادي مشقّ من الهداية، الذي يهدي القلوب إلى معرفته، والنفوس إلى طاعته، والأحياء بالتقرب إليه، والعلماء إلى شهود ما هو الأمر عليه. اعلم أن الهدى: إما توفيقية – وهو الذي يورث السعادة – وهو ما قام به الأنبياء وخواصّ الأولياء. وإما تبياني وهو الشرع المنزل، وهو يورث العلم في العموم والسعادة في الخصوص. فالهدى التوفيقية اصطفاً، والتبياني ابتلاء. ومن خصائص أحكام هذا الاسم التوفيق والبيان: فالتوفيق هو الأخذ والتمسك بهدى الأنبياء، والبيان هو شرح ما جاء به الحق عن كشف لا عن ظنّ بحكم النظر أو تأويل بحكم الفكر، فإن البيان ما يتطرّق إليه الاحتمال، ولا يظهر حقيقته إلا بالكشف أو النصّ، فإنه لا بيان أبين من بيان الحق. ومن حكم على الشرع بنظر عقله ونفى ما دلّ عليه بظاهره، وصرفه إلى معنى يوافق غرضه، فهو ممتنّ حرّمه الله بركة العلم وضاعف حسرته وليس له قدم في منزلة: (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) والكلام كلّ حسن من حيث الوجود، وأحسنه ما يوافق المقصود، ولا يُصادف ذلك إلا أولوا الأبواب، الغوّاصون في تيّار الحقائق، المُستخرجون لباب الدرر من أصداف الألفاظ، بخلاف أهل الظاهر فإنه لا يقع نظرهم إلا على الحجاب.. **البديع:** البديع بمعنى المبدع، هو الذي يخلق بلا مثال، لا شبيه له في الإبداع ولا شريك له في الاختراع. اعلم أن أكثر ما يظهر حكم هذا الاسم في حضرة الخيال، فإن من شأن هذه القوة إبداع المعاني وإنزالها في صورة الألفاظ لينتقل المعنى إلى الصورة الحسية، ولا قدرة لها على عكس هذا الأمر. فالإبداع أمر خيالي وإن ثبت ظهور سلطانه في الكون، فالكون خيال، فإن الناس نيام، فالنوم خيال ونوم النَّائم خيال في خيال، ومن هذا الوجه قال من قال: أن العالم ما هو عين الحق، فإنما هو ما ظهر في مرآة وجود الحق، كما تحدّث الصورة في المرآة ينظر الناظر فيها، فالصورة ما هي عين الناظر ولا الناظر عين ما ظهر في المرآة، كذلك الأمر في وجود العالم والحق: وهو إما أن تكون الأعيان مجالي آثار تجليات الحق ومظاهرة، وهو الظاهر في المظاهر بحسب قابليّاتها وخصوصيّاتها، أو تكون عين الوجود المطلق عين المرأة، فترى الأعيان من مرآة الوجود وما يُقابلها فيه، ويترأى بعضهم من حيث ما هي عليه من غير زيادة ونقصان. فانظر كيف شئت فإنه لا يخلو من إبداع، فما في الوجود إلا مُبتدع.. **الباقي:** الباقي بدوام الوجود والإيجاد، الذي لا يقبل ذاته الزوال ولا يجري عليه حكم الحوادث والانتقال. فهو جلّ ثناؤه باقي ببقائه والعبد باقي بإبقائه، قال الله تعالى: (ما عندكم ينفد وما عند الله باقي) وما عنده إلا الكون، فهو خير من حيث الوجود، وأبقى من حيث مجموعيته من أفراد مراتبه، وكونه لم يزل في درجة الإمكان.. واعلم أنه لما كانت المواطن حاكمة بخصوصيّاتها، يحكم على من ظهر وحصل فيها، فمن مرّ على مواطن لا بدّ أن ينصبغ بآثار حكمها، كمن يرى الحق في النوم الذي هو موطن الخيال، فلا يرى الحق أبداً في هذا الموطن إلا في صورة، وهذا من حكم الموطن. ثم إذا خرج من موطن الخيال إلى موطن النظر العقلي، لم يدرك الحق في هذا الموطن إلا منزهاً عن المثال والصورة. فقد بان أن العبد يحكم على الحق في كل موطن بحكم غير ما حكم به عليه في موطن قبله، فعند ذلك عرف المحقّق أنه ما عرف الحق حق معرفته، فلا يعرف هويّة الحق كما هو إلا هو، فهذا غاية الكمل في العلم بالله، لأنه تعالى لا يتنوّع في نفسه لنفسه، وعلمه بنفسه لا يقبل التغيّر والتّبديل، فهو الباقي الهادي.. **الوارث:** الوارث لما خلّفه العبيد عند انتقالهم إلى البرزخ. اعلم أن أحكام هذا الاسم سرت في المراتب كلّها من الصوريّة والمعنويّة: فالصوريّة هي أنه يرث الأرض ومن عليها عند انتقال الكلّ من نشأة الدنيا إلى نشأة الآخرة جملة، ويرث أيضاً في هذه النشأة من بعض عباده حكماً وعدلاً ليورثها من يشاء. وأما المعنويّة فوارثيّة فيما يتعلّق به علمه من العلم الابتلائي كما قال تعالى: (ولنبولنكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين). والمورث يخدم الوارث بما تعب في جميع ما أورثه، غير أن الإرث المعنوي – الذي هو العلم – لا ينقص شيئاً من مؤرثه بوارثة الوارث، بخلاف الدّينار والدّهرم فإنهما نُقل العين بالوراثه من الميّت إلى الوارث، والأنبياء ما ورثوا إلا العلم وهو ما ورثهم الحق، فالأنبياء ورثة الحق: والعلماء ورثة الأنبياء، فالحق وارث من وجه ومورث من جهة، وكذلك الخلق. فمن العلماء من ورث علم الأحكام والشرع من ظاهر النبوة، ومنهم من ورث علم الأسرار والكشف من باطن النبوة، ولهما المرتبة الشانّة في الوراثه، فإنها ما حصل لها العلم حتى تقدّم بها النبي المُعَيّن، فما يحصل للورثة من

حضرة النبوة من العلم لا يُقبل كما يقبلها العلم النظري فهو في غاية البيان، وأي عامل عمل بأمر مشروع وحصل له من ذلك العمل علم بالله فهو من العلم الموروث. ثم لا يخلو أن يكون ذلك الأمر المشروع شرعاً لنبيٍّ مخصوص أو كان شرعاً لمن قبله من الأنبياء قرره نبي هذا العاقل لأمته. فإن كان مما اختص به نبي هذا العامل فهو وارثه خاصة لا يُنسب إلى غيره. وإن كان مما تقيّد به نبي قبله ثم قرره نبي هذا العامل، فهو وارثه خاصة ووارث نبيه بما قرره، فيُحشر في صفوف الأنبياء خلف الشارح والمقرر، وإن قرّر ذلك ألف نبي فإن له الحشر مع الكل، وهذا من حكم نشأة الآخرة والبرزخ، فإنه يرى الشخص الواحد نفسه في صور كثيرة وأماكن مختلفة في آن واحد وهو ليس غيره، هذا حكم الوراثة بالوساطة. وأما وراثة العبد من غير واسطة أعم حكماً، وهو وراثة الصفات من الحياة والعلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر، فإنه لا يعقل العبد من صفات الحق إلا ما هو عليه في نفسه، فوصف الحق نفسه بالصفات وما يقتضيها من الجلال والكبرياء تعليمًا لعباده، ثم نزه نفسه عنها وقال: (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) فقام التنزيه مقام ما ورثه من الصفات.. **الرّشد**: الرّشد هو الاستقامة، الذي أرشد عباده في أخذه بناصية كل دابة إلى صراط مستقيم. اعلم أن الإنسان لما كان جاهلاً بما يكون منه قبل كونه، لا يقدر على التمييز بين الأمر والإرادة، وما وقع منه ما وقع إلا بعلم الحق، والعلم يتبع المعلوم، فلا تنافض بين الأمر والإرادة، وإنما التنافض بين الأمر وما يقتضي العلم، وليس عين من أعيان الوجود إلا له استقامة ورشد كما يقتضي ذاته، لكن قد تجتمع آثار الصفات الثلاثة المُكَمَّلة في شخص وهي: العلم والإرادة والأمر، فله أعلى درجة الرشد والاستقامة.. فليس على العبد إلا أن يُهتَى محلّ ورود الأمر بالمراقبة فقط، فإذا ورد الأمر الإلهي بالتكوين يُراقب أثر الأمر في قلبه هل يجد الإيباء أو القبول؟ فإن حصل القبول ينظر في أي عضو من الأعضاء السبعة يظهر أثره، فيراقب حكم العلم فيه حتى يظهر ما هو عليه، فإن الحق لا يحكم فيه إلا به، فمن كان حاله مراقبة شؤون الحق فهو في عين السعادة. وإن وقع منه خلاف ما أمر به فإنه فائز بدرجة الرشد والاستقامة المأمور بمراقبته وحضوره مع الحق، والحضور روح الصلاة التي هي أفضل الطاعات فلا تُساويه معصيته أصلاً، بل تُستهلك تحت سطوتها.. **الصّبور**: على ما أودى به، فلا تُزعجه كثرة المعاصي إلى تعجيل العقوبة مع اقتداره على ذلك. اعلم أن سريان حكم هذا الاسم عمّت المراتب، ولذلك وصف الحق نفسه بالصبر، ووصف عباده أيضاً بالصبر، وخصّهم بالمعينة والهداية والصلاة والرحمة. فصبر الحق هو إمهاله من أذاه بالمخالفة والشرك، ولم يؤاخذهم عند ذلك، بل يُعافي أجسامهم ويكثر أموالهم ويوسع أرزاقهم بعموم رحمته وإحسانه، ويُمتنعهم إلى حين بكمال كرمه وامتنانه. ثم شكى إلى عباده من يؤذيه وبما يؤذيه، مع بقاء اسم الصبور عليه تعليمًا لخلقهم ليعلموا أنهم إذا شكوا إليه ما نزل عليهم من البلاء لا يقدر ذلك في نسبة الصبر إليهم، وذلك أنه ما في الوجود شيء إلا فيه سرّ وحكمة تجري على جريان الإرادة. فكما أن الحق ما يُنعم ما يُنعم على عبده إلا ليشكره ويحمده على ذلك، كذلك ما يبئلي المُبتلى ببلاءٍ إلا ليرفع الشكوى إلى الحق، ويتوجّه إلى حضرته بالتواضع والتضرّع والاستكانة والافتقار. وإن كان مقام الصبر عند أهل الطريقة يقتضي الثبوت مع الحكم الرباني، لما فيه من المصلحة وإن لم يشعر بها العبد، فذلك حكم المتعبدين من أهل المجاهدة والمكابدة الواقفين مع التخيّلات النظرية والتقليدات السمعية، لا الدائنين من مشارب عيون العيان والفائزين بشهود حقائق العرفان، فإن للعارف الواقف في هذا المقام الشهود الدائم في اختلاف شؤون الحق، فلا يقدر في شهود شكواه إلى الحق، فمن لم يشك إلى الله عند إحساسه بالبلاء فقد قاوم القهر الإلهي بجهله.. فمن آداب أهل القرب في حالة الألم رفع الشكوى إلى الحق لا إلى غيره، ولهذا كان أيوب عليه السلام مع جلالة منصب النبوة يقول: (أتني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين) ووصفه الحق بالصبر، وذكره في معرض المدح بقوله تعالى: (إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب)، أي: أنا وجدناه صابراً في وقت يقتضي ضعف البشرية الاضطراب والزّكون إلى الأسباب، فلم يضطرب ولم يركن إلا إلينا، وهذه حقيقة العبودية التي لا تصحّ لعبد حتى يدع اختياره وإرادته ويكون بحسب ما يُريد الحق منه.. فشأن العارف الاضطراب بباطنه إلى الحق عند التّوازل، والثبوت بظاهره عند نفوذ الحكم الإلهي فيه، فله الاضطراب في السكون والسكون في الاضطراب، فإن الأحوال حاكمة، والمحكوم لا بدّ أن يكون تحت قهر الحاكم لنفوذ الحكم فيه. واعلم أن للصبر ثلاث درجات: أولها: الصّبر لله بتحمّل أثقال التكليف، وهو صبر العامة. الثانية: الصبر بالله لشهود مُعاونة التوفيق في اجتناب المخالفات، وهو صبر المريد. الثالثة: الصبر على الله لوصول الصّابر إلى منازل الفناء بذهاب بشريته وتخلّقه بالأخلاق الإلهية، وهو صبر المحقّق الثابت الفائز بشرف الاختصاص في العلم بالله ما لا يعلمه إلا من ذاقه، المُعجّل طيّباته في جنات الدنيا، وهو الذي خصّه الحق بعنايته ووفّقه للمعاملات المعنوية، فعامل الأسماء الإلهية بالتخلّق بها كما يقتضي حقيقة كل اسم إلهي من الأخلاق حتى لم يبق اسم من أسماء الحق إلا قام فيه صورته وحاله، واطّلع على أسرارهِ ونتائج آثارهِ، وإن كان سريان أحكام الأسماء يشتمل كل عين من أعيان الوجود، ولكن لا يفوز بمنصب القرب إلا من ذاق شراب الوصال من كاسات شواهد العلم العرفاني.. فالعلم بحقائق الأسماء الإلهية وترتيب أمور مملكته الفردانية، المحيطة بجميع المراتب الوجودية، والاطلاع على أسرار دقائق خزائن الربوبية، هو أعلى مراتب أبواب المعارف والدّها وأطيبها وأشهاها، ومجموع أقطار ملكوت السموات والأرض ميدان العارف يجول في ساحاتها ويتبوّء منها حيث يشاء من غير حركة ولا مُزاحمة غيرٍ، وما أعظم حسرة عند كشف الغطاء ممّن حرّمه الله لذّة العلم به، فإن حسرة الجهل أعظم الحسرات، لا سيّما الجهل بالله.. فالمحروم كلّ المحروم من لا يتعلّق همّته في الدنيا بتحصيل هذه المعارف في الدرجات العلى. جعلنا الله ممّن لزم الأدب عند شهود حقائق أسمائه وصفاته، وسعد بنعيم العرفان عند سواطع أنوار أسرار ذاته: (ربنا لا تُزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب) برحمتك وفضلك وجودك يا كريم يا ودود يا تواب، والحمد لله وحده والسلام على من اتبع الهدى. انتهى الكتاب.